جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

البعد النوعي للهجرة في منطقة المتوسط

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: **علاقات دولية**

من إعداد الطالبة:
ثابت فريدة

تحت إشراف الأستاذة:
صورية براك

لجنة المناقشة:

خـالد بوزوالغ	**أستاذ مساعد (أ)**	**جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة**	**رئـيسا**
صــورية براك	**أستاذة محاضرة (ب)**	**جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة**	**مشرفا و مقررا**
زهيـــة قربوع	**أستاذ مساعد (أ)**	**جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة**	**مـناقشا**

السنة الجامعية: **2020 – 2021**

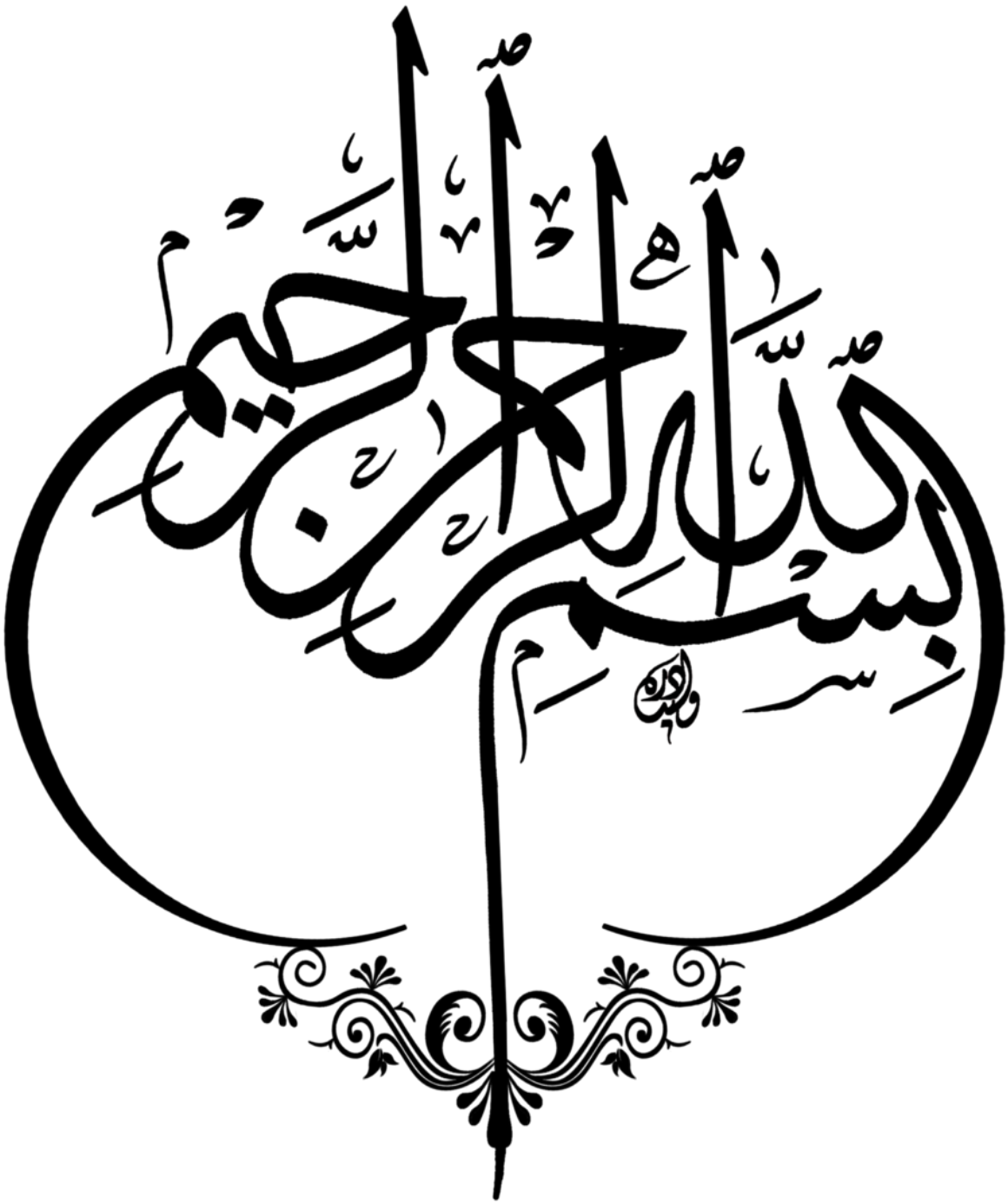
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر و عـــرفان

قال الله تعالى : " إن الذين آمنوا و جاهدوا في سبيلا الله أولئك يرجون رحمة الله و الله غفور رحيم"

سورة البقرة 2018

الشكر لله سبحانه الله الذي أعانني على إتمام هذا البحث.

أقدم شكري وامتناني و عرفانا مني لأستاذتي المشرفة على هذا البحث المتواضع أستاذتي الكريمة: صورية براك على توجيهاتها و نصائحها و سعة صدرها لإتمام هذه المذكرة و تجاوز المصاعب، مع خالص شكري لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة سكيكدة الذين أشرفوا على تأطيرنا خلال مدة دراستنا.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل أعضاء لجنة المناقشة

الإهـــــداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى:

روح والديا رحمة الله عليهما و طيب الله ثراهما.

كما أهدي هذا العمل لكل من ساهم في إتمامه من قريب أو من بعيد.

ملخص

تعالج هذه الدراسة البعد النوعي للهجرة في منطقة المتوسط من منظور الجندر من خلال بحثها كحراك جديد منفصل تماما عن السياق التاريخي التي حدثت فيه هذه الهجرة سابقا، وتظهر فيه المرأة المهاجرة كفاعل اجتماعي مستقل ولها موقع هام في ديناميكيات الهجرة في المنطقة. وتبرز الدراسة الاختلاف في عوامل الدفع التي تتخذ في إطارها المرأة قرار الهجرة عن الهجرة الذكورية، متمثلة في محاولة التحرر من السيطرة الأبوية ورقابة الاجتماعية ، والبحث عن الأمن وبناء هوية ذاتية وحياة أفضل، وكذا الاختلاف من حيث نتائجها؛ فالفرص والتحديات التي تواجهها المهاجرة، وكذا المخاطر المترتبة على حراكها ارتبطت بالبعد الجديد الذي طرأ على الهجرة النسوية وهو البعد التجاري الذي يتجلى في وضع المرأة المهاجرة في سوق العمل في الدول الأوروبية المتوسطية المستقبلة، واستغلالها في الأعمال غير المشروعة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، البعد النوعي، منطقة البحر الأبيض المتوسط، المرأة المهاجرة.

Abstract:

This Study treats the qualitative dimension of migration in the Mediterranean region from a gender perspective through research as a new movement completly separate from the historical context in which this migration occured previously. In it ,immigrant women appears as an independent social actor and have an important positionin the migration dynamics in the region.

The study hilights the difference in the push factors in whichwomen make the decision to migrate from male migration ,represented in the attempt to be liberated from patriarchal control and the control of society.the search of security and building a self-identity and a better life,as well as the difference in terms of their results .the oppurtunities and challenges that the immigrant faces ,as well as the risks that result from her movement ,are liked to the new qualitative dimension. that has occured in womens immigration ,which is the commercial dimension that is reflected in the status of womens migrant in the

labor market in the receiving european mediterranean coutries and their exploitation in illegal acts.

Keywords:

Migration, gender dimension, Mediterranean region, immigrant women.

خطة البحث

الفصل الأول: اطار نظري حول تأنيث الهجرة

المبحث الأول: مفهوم الهجرة

المطلب الأول: تعريف الهجرة

المطلب الثاني: علاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم متشابهة

المبحث الثاني: المداخل النظرية المفسرة للهجرة

المطلب الأول: النظرية الاجتماعية

المطلب الثاني: النظرية الاقتصادية

المطلب الثالث: نظريات الجندر

الفصل الثاني: واقع الهجرة النسوية في منطقة المتوسط

المبحث الأول: تطور الهجرة النسوية في منطقة المتوسط

المطلب الأول: مرحلة الهجرة النسوية المحدودة

المطلب الثاني: مرحلة الهجرة الفردية

المبحث الثاني: دوافع تزايد الهجرة النسوية في منطقة المتوسط

المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية

المطلب الثاني: الدوافع السياسية – الأمنية

المطلب الثالث :الدوافع الجتماعية و الديمغرافية و النفسية

المبحث الثالث: مصادر و اتجاهات الهجرة النسوية

المطلب الأول: دول المصدر

المطلب الثاني: الدول المستقبلة

الفصل الثالث: مخاطر الهجرة النسوية في منطقة المتوسط

المبحث الأول: مخاطر الهجرة النسوية في المتوسط

المطلب الأول: المخاطر الأمنية

المطلب الثاني: المخاطر الاقتصادية الاجتماعية الصحية

المبحث الثاني: آليات معالجة الهجرة النسوية في منطقة المتوسط

المطلب الأول: السياسات الأوروبية لمعالجة الهجرة النسوية

المطلب الثاني: مبادرات النساء المهاجرات.

الخاتمة

مقـدمـة

مقدمة :

تعتبر الهجرة الدولية بأشكالها إحدى المواضيع الجد هامة التي تعنى بها العديد من الميادين البحثية والأكاديمية، فهي ظاهرة ذات أبعاد عالمية موجودة في كل دول العالم بسبب التفاوت الكبير في المستويات الاقتصادية بين الدول. ونظرا لتعقد وامتداد الظاهرة تعددت أشكالها واختلفت أساليب تحركاتها تبعا للظروف والأوضاع التي تعيشها دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وكون المنطقة جسر رابط منذ التاريخ بينها وبين الدول الأوروبية مما ساعد في تفاقم أعداد المهاجرين سواءا بطريقة شرعية أو غير شرعية.

إن الأمر الملفت للانتباه هو التزايد المطرد للنساء المهاجرات على مستوى العالم ومنطقة المتوسط، على الأخص منذ سنة 2000 العديد من الضغوط الداخلية والحوافز الخارجية، حيث تجاوز عدد النساء المهاجرات نسبة الرجال، وأصبحت النساء تهاجر بشكل مستقل للبحث عن عمل وحياة أفضل بدل الالتحاق بالتجمع العائلي، الأمر الذي أدى لظهور مصطلح تأنيث الهجرة.

اهتمت منظمات الأمم المتحدة بهذا البعد منذ العقد الأول من القرن الحالي ، وقامت بوضع مبدأ" إدارة أفضل للهجرات من أجل تنمية مستدامة " الذي جعلته اللجنة العالمية للهجرة الدولية أحد مبادئها الستة الأساسية . وقد دعا صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقريره سنة2006تحت عنوان: "عبور إلى الأمل، النساء والهجرة الدولية" إلى ضرورة وضع ملف الهجرة النسوية محط اهتمام دولي ،لاسيما وأنّهن يشكلن حاليا نصف عدد المهاجرين في العالم. كما أنها تحمل بين طياتها انتهاكات كبيرة لحقوق النساء المهاجرات، إذ تشير التقارير الدولية إلى وجود أكثر من 2،45% مليون ضحية المتاجرة بالبشر في العالم وهي ظاهرة خطيرة تشكل ثالث تجارة غير مشروعة مربحة بعد تهريب المخدرات والأسلحة.

أهمية الدراسة:

ظلت المرأة لفترة طويلة غير مرئية في الدراسات المتعلقة بالهجرة، كما لم تؤخذ إسهاماتها السوسيواقتصادية وتجاربها الفريدة في الاعتبار لأنها ركزت بالأساس على أسباب الهجرة نفسها دون البحث في فئاتها من منطلق أنها ذكورية لذا عانت الظاهرة من قصور نظري .ومع التغير

الكبير الذي طرأ على ديمغرافية الهجرة الدولية بشكل عام وفي منطقة المتوسط بصفة خاصة من حيث العدد المتزايد للنساء المهاجرات، فإن دراسات السياسات الحالية أصبحت تقوم على منظور الجندر عند البحث في أسباب الهجرة ونتائجها واعتبار المرأة المهاجرة فاعلا اجتماعيا قويا لها موقع هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولتها والدول المستقبلة لها، وكذا متغير مستقل يحدث العديد من التحولات في سياسيات والتفاعلات الثنائية والمتعددة لدول المنطقة .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

– تقديم منظورات تحليلية جديدة قائمة على النوع الاجتماعي لتفسير الهجرة النسوية.

– تشخيص الدوافع الكامنة وراء هجرة المرأة في منطقة المتوسط والتي تتقاطع أحيانا مع دوافع هجرة الرجل، لكنها تختلف عنها في نواحي عديدة.

– تبيان التطور الكمي والنوعي الذي طرأ على الهجرة النسوية في منطقة المتوسط من خلال تنوع فئاتها وتعدد أشكالها ومساراتها.

– إبراز المخاطر الأمنية والاجتماعية والصحية للهجرة النسوية على الدول الأوروبية المتوسطية المستقبلة، وعلى وضع المرأة نفسها في هذه الدول.

– تحديد موقع المرأة المهاجرة في السياسات دول الأوروبية المتوسطية في استجابتها للهجرة.

أسباب اختيار الموضوع:

و يمكن حصر أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

1- الأسباب الموضوعية:

يعتبر موضوع البعد النوعي للهجرة في منطقة المتوسط من أبرز الموضوعات المطروحة اليوم للنقاش على المستوى الأكاديمي والأجندة السياسية للدول المتوسطية، لذا البحث في هذا

الموضوع يمكننا من التعرف على التأثير الذي تفرزه مجمل هذه السياسات على اتجاهات الهجرة النسوية وتطورها في المستقبل .

2- الأسباب الذاتية:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الاهتمامات الشخصية لدراسة موضوع البعد النوعي للهجرة في منطقة المتوسط، و اهتمام الرأي العام بالموضوع، كون موضوع تأنيث الهجرة قد تناولته العديد من الدراسات الحديثة، لأجل فهمموقع المرأة في الهجرة، مع التطرق إلى مخاطرها و آليات مكافحتها.

إشكالية الدراسة :

تمثل التوجهات الإقليمية لتدفقات الهجرة واحد من المؤشرات الهامة على تأنيث الهجرة، فالمرأة المهاجرة في منطقة المتوسط أصبحت تشكل مابين 51.3 % إلى 53.4% من مجموع المهاجرين منذ سنة 2000، هذا التزايد المطرد يطرح انشغالات جدية على المستوى النظري والسياسي تتعلق بالمسببات والنتائج العامة لهذا النوع من الهجرة ، يمكن أن نصيغها في الإشكالية التالية: هل تمثل التدفقات المطردة لهجرة المرأة في منطقة المتوسط استمرارية لعملية تاريخية سابقة وبنفس العوامل الدافعة والجاذبة للهجرة ؟

وللإحاطة بأبعاد الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الدوافع الكامنة خلف هجرة المرأة في منطقة المتوسط؟
- فيما تتمثل أشكال الهجرة النسوية ومساراتها في منطقة المتوسط؟
- ماهي المخاطر الناتجة عن الهجرة النسوية في الدول المتوسطية المستقبلة لهذه الهجرة؟ وماهو وضع المرأة المهاجرة في هذه الدول؟
- كيف استجابت السياسيات الأوروبية للهجرة النسوية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

تمثل الهجرة النسوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط حراكا جديدا من حيث تجلياته وأهدافه، يعكس التحولات الدولية التي أثرت على وضع المرأة ذاتها وهي عولمة الهجرة، تأنيث العمل، تأنيث الفقر.

حدود الدراسة:

– النطاق الزمني: تعالج الدراسة الهجرة النسوية في منطقة المتوسط من 1960 – 1970أين شهدت هذه الفترة ارتفاع نسبة النساء المهاجرات في أوروبا والعالم ككل ، مما أدى إلى بروز اهتمام أكاديمي وسياسي(المنظمات الدولية والسياسات الوطنية) بهذه الظاهرة إلى غاية سنة 2020.

– النطاق المكاني: تغطي الدراسة مجال جغرافي واسع يشمل ثلاث مناطق للبحر المتوسط تشهد حراكا كبيرا ومتفاوتا من الهجرة النسوية تتمثل في:

- منطقة البحر الأبيض المتوسط الإفريقية: وتضم أربع دول مغاربية ، الجزائر ، المغرب، تونس، ومصر. وتعتبر هذه المنطقة المنشأ الأول للهجرة النسوية في المتوسط بسبب القرب الجغرافي والاعتبارات التاريخية، وكذا بسبب تحولها إلى منطقة عبور للمهاجرات الإفريقيات جنوب الصحراء.
- منطقة البحر المتوسط الآسيوية: تشمل الأردن ولبنان سوريا وفلسطين. وتنشأ تدفقات الهجرة من هذه الدول بسبب العوامل السياسية، كالصراع العربي الإسرائيلي والأزمات السياسية الداخلية، مثل حالة الأزمة السورية التي خلفت في العقد الأخيرأزمة هجرة دولية. وبعد التدخل الأمريكي في العراق 2003 وما خلفه من نتائج وخيمة، تحولت العراق إلى مصدر جديد لتدفقات هائلة للهجرة في منطقة المتوسط.
- منطقة البحر المتوسط الأوربية: تمثل منطقة مستقبلة لتدفقات الهجرة النسوية، وتضم مجموعتين: تشمل الأولى الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط والأكثر قصدا من قبل المهاجرات وهي اسبانيا وايطاليا وفرنسا واليونان، أما المجموعة الثانية فتتعلق بدول شمال المتوسط التي تعبر إليها تدفقات كبيرة من المهاجرين من خلال تركيا، وتضم ألمانيا والنمسا وبلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة.

منهجية الدراسة:

لدراسة البعد النوعي للهجرة في المتوسط تم توظيف **مقاربة تطورية** لتتبع بروز ظاهرة تأنيث الهجرة على مستوى الطرح النظري والاهتمام الدولي والتطور النوعي والكمي، وتحولها من هجرة محدودة في إطار مرافقة ذكورية ما بين ستينات وسبعينات القرن العشرين إلى هجرة فردية– مستقلة بداية من الثمانينات وبروز المهاجرات الاقتصاديات، وانتقالها إلى هجرة كثيفة متعددة الأنواع والمسارات منذ سنة 2000 إلى غاية اليوم، و هذا التحول هونتاج لمجموعة من التغيرات الدولية والداخلية التي أثرت على وضع المرأة في الدول المصدرة للهجرة النسوية في منطقة المتوسط .

كما تبحث الدراسة في أسباب ونتائج الهجرة النسوية من **منظور تحليلي قائم على الجندر**، باعتبار أن المنظورات التقليدية نظرت للهجرة كظاهرة ذكورية محضة. ينطلق هذا المنظور من فكرة أن المرأةأصبحت اليوم فاعل اجتماعي رئيسي ومستقل عن الرجل في تدفقات الهجرة على المستوى العالمي، لها دوافعها وأهدافها ومساراتها الخاصة.

أدبيات الدراسة:

لغاية أواخر خمسينات القرن العشرين، كان البعد النوعي للهجرة في الدراسات الأكاديمية متجاهلا لفترة طويلة، حيث اعتبرت هذه الدراسات الهجرة حراك ذكوري محض، وركزت على دراسة أسباب ونتائج الهجرة من خلال هذا المنظور الذكوري التحيزي. وببروز الحركة النسوية بقوة في ستينات وسبعينات القرن العشرين، تم تسليط الضوء على نقص البحث في الاختلافات الجندرية وإهمال أدوار المرأة في الدراسات المتعلقة بالهجرة، وظهرت في هذا السياق إسهامات نظرية جديدة متنوعة حول الهجرة تنطلق من منظور الجندر . وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأدبيات التي تتناول الهجرة النسوية من هذا المنظور، أبرزها:

1– مقال لعائشة التايب بعنوان: " **الهجرة النسائية والتنمية** " **مهاجرات بلدان المغرب العربي إلى أوربا مثالا**، مجلة عمران، العدد 02، 2013: تطرقت الباحثة فيه التطور الكمي لحركة هجرة المرأة المغاربية نحو أوروبا منذ النصف الثاني للقرن العشرين التي أنتجت أصنافا متعددة من النساء المهاجرات من حيث الطبيعة (هجرة المرافقة، المنفردة) والحجم (محدودة،

كبيرة) والخصائص(المهاجرة في إطار العائلة، والمهاجرة الاقتصادية). كما ركزت الباحثة على العلاقة بين ثالوث الهجرة والمرأة والتنمية، من خلال البحث في مساهمة المرأةالمهاجرة بأشكال مختلفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولها وللدول المستقبلة لها.

2-مقال لصبيحة كيم**بعنوان " الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية بوصفها نموذجا للمقاومة النسوية: دراسة سوسيولوجية لظاهرة الحراقات،** مجلة عمران العدد 25، : من خلال مقاربة سوسيولوجية درست الباحثة التحولات السوسيوثقافية التي طرأت على وضع المرأة الجزائرية في السنوات الأخيرة التي دفعتها إلى الهجرة غير الشرعية أو مايصطلح عليه في الوسط الشعبي "الحرقة"، وتنظر الباحثة للحرقة كشكل من أشكال مقاومة المرأة الجزائرية للأوضاع الاجتماعية التي تعيشها، وكإستراتيجية لمقاومة التهميش والإحساس بدونية مكانتها، وتستنتج الباحثة في الأخير أن الهجرة النسوية غير الشرعية هي حراك تحرري لمقاومة الرقابة الاجتماعية وتحقيق الاستقلالية الذاتية عن الرجل.

3-Christine Timmerman, Marco, Martiello: "**New Dynamics in Female Migration** ", N°1 ; 2015.

تطرق الباحثان في هذا المقال الى طروحات نظريات الجندر المتعلقة بالهجرة، وبحث حراك الهجرة النسوية في بعض بلدان أوربا الشرقية وأفريقيا، بالإضافة إلى استراتيجيات الهجرة النسوية وعوامل ظهورها في العالم مع شرح للآليات التي اتبعتها الدول المستقبلة للهجرة من اجل التقليل منها.

4-David Tittenson et Fethi Mansouri : "**The politics of women and migration in the global south** ", 2017.

يتناول المقال ظاهرة تأنيث الهجرة في العالم مع إبراز دور المرأة في تغيير مسار الهجرة بأنماطها، وضرورة الاعتراف بمكانة المرأة كفاعل أساسي للهجرة.كما وتطرق إلى الظروف القاسية الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تدفع بالمرأة إلى الهجرة بحثا عن حياة أفضل.

صعوبات الدراسة:

يعتبر التطور العلمي للحصول على المعلومة عامل أساسي للقضاء على الكثير من الصعوبات التي تعيق الاجتهاد و البحث خاصة في ظل الظروف الصحية الحالية. ونظرا

لتعدد وسائل اكتساب المعارف إلا أنه تبقى مشكلة واحدة واجهتنا هي ضيق الوقت للإتمام بالموضوع من مختلف جوانبه.

خطة الدراسة :

لتشخيص طبيعة البعد النوعي للهجرة في حوض المتوسط ، تم اعتماد خطة مكونة من ثلاث فصول:

الفصل الأول هوإطار نظري حول تأنيث الهجرة، يتطرق إلى مفهوم الهجرة المفاهيم ذات الصلة بالموضوع،والإسهامات النظرية التي تناولت الهجرة النسوية؛ وتشمل الاتجاهات التقليدية التي حاولت التعديل في منظورها التقليدي الذي ركز سابقا على الهجرة كظاهرة ذكورية، وذلك بربطها بالنوع الاجتماعي لكنها لاتزال ترى أن موضع المرأة مشابه للرجل فيما يخص أسباب ونتائج الهجرة، ونظريات الجندر الجديدة التي تنطلق من اختلاف أدوار المرأة ومكانتها عن الرجل في تحليل الهجرة، وتعتبر المرأة فاعل اجتماعي مستقل في سياسات الهجرة.

الفصل الثاني يعالج واقع الهجرة النسوية في منطقة المتوسط بتتبع تطور مراحلها وأشكالها والبحث في دوافعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية ، وتحديد مساراتها واتجاهاتها من دول المنشأ ودول الاستقرار..

الفصل الثالث يطرح المخاطر الأمنية المرتبة على الهجرة النسوية في منطقة المتوسط خاصة ارتباطها بالجريمة المنظمة والأعمال غير المشروعة، والمخاطر الاجتماعية والصحية التي تتعرض لها المرأة المهجرة في الدول المستقبلة ، إضافة إلى موقعها في سوق العمل، كما يعرض الفصل السياسات التي اتخذتها الدول الأوروبية المتوسطية للاستجابة للهجرة النسوية.

الفصل الثانـي:

واقع الـهجرة النسوية في منطقة المتوسط

لقد أحرزت الهجرة النسوية من دول جنوب المتوسط نحو الدول الأوربية تطورا كبيرا رغم وجود ضوابط اجتماعية تقيد حركة المرأة، فمنذ ثمانينات القرن العشرين اتخذت الهجرة النسوية شكلا منفردا ومستقلا عن السلطة الأبوية للمجتمعات المصدرة، وبدوافع اجتماعية ونفسية وسياسية تقاطع أحيانا وتختلف في حالات كثيرة عن الهجرة الذكورية.

وعليه يعالج هذا الفصل المعنون بواقع الهجرة النسوية في منطقة المتوسط مراحل تطور هذا النوع من الهجرة من هجرات محدودة تتم بواسطة ذكورية إلى هجرات فردية وجماعية مستقلة، وكذا تشخيص طبيعة الدوافع التي حفزت تزايد واستمرارية تدفقاتها والمترافقة مع التحولات الداخلية والدولية، وتحديد مصادرها ومساراتها واتجاهاتها.

المبحث الأول: تطوّر الهجرة النسوية في منطقة المتوسط

مرت الهجرة النسوية في منطقة المتوسط عبر مراحل زمنية تزايدت فيها التدفقات في كلّ مرحلة، فمن هجرة محدودة في إطار التجمع العائلي إلى هجرة فردية مستقلة. [1]

المطلب الأول: مرحلة الهجرة المحدودة.

ما بين سّتينات وسّبعينات القرن العشرين تميّزت الهجرة النسوية بطابعها الذكوري والفردي،ولكنها لم تنقص بتاتا في أي مرحلة من المراحل التاريخية، بل تتراجع فقط ثم تزداد وتيرتها لبعض الظروف[2].فالهجرة النسوية في السّبعينيات من القرن الماضي لم يكن للمرأة دور رئيسي بل رب الأسرة هو المسؤول، و هو من يخطط و ما عليها إلا الموافقة. وعليه كانت المرأة تهاجر بفضل مساعدة وسيط، سواء كان زوجا أو أخد أفراد العائلة أو بعض الأصدقاء أو تهاجر بمساعدة بعض الأجانب. في هذه المرحلة فئة النساء الأميات في سن العشرين كانت أغلب المهاجرات ، وأن أغلبهن من أوساط قروية مرغمات على الانتقال إلى بلد المهجر. [3] لتشتغل في أعمال لا تحتاج للتأهيل العلمي.

تعتبر مرحلة الهجرة المحدودة من أصعب المراحل لأغلب الأسر المهاجرة، هذا ما ترتب عنه تشتت عوض التجمع الأسري، كون قوانين المهجر تخالف قوانين الوطن الأم تماما، إلى جانب هذا المشكل هناك بعض المشاكل الأخرى: العادات، السكن، التمدرس، التطبيب، خصوصا أن الوضع السوسيواقتصادي للأسر المهاجرة يغلب عليه طابع الفقر.[4]

إضافة إلى أنّ المرأة المهاجرة آتية من بلد مختلف الثقافة والاقتصاد والعادات والتقاليد. كل هذا في إطار جنسها وبلدها.فلم تنظر إلى قضية المرأة كفاعل في الهجرة بل مرافق للرجل دائما، فبعد الأزمة التي شهدتها الدول الأوروبية ابتداء من سنة 1974 (مشكل البترول سنة

---

[1] محمد رمضان، " الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية" ، **مجلة العلوم الإنسانية**، ، العدد 43، 2009، تاريخ الإطلاع: 2021/06/02 على الموقع:
https :sites.google.com/site/socioalger1.

[2] عزيزة صخراجي، مرجع سابق، ص23.

[3] عبد المالك صايش، مرجع سابق، ص 17.

[4] نفس المرجع، ص 10.

1973) تغيرت سياستها اتجاه الهجرة نظرا للبطالة فتم تقليص حركة الهجرة مع اعتماد سياسة التجمع العائلي فيما بعد.[1]

انطلقت الهجرة النسائية العربية نحو شمال المتوسط في هذه المرحلة من منطقة المغرب العربي في الأساس، لدرجة أن المهاجرات الجزائريات فاق عددهن عشرة أضعاف عدد الرجال وذلك في إطار التجميع العائلي سنتي: 1975_1982[2]،ثم شملت أعدادا من نساء المشرق العربي، حيث نساء المغرب الأقصى كنّ الأوائل في تدشين مسار الهجرة النسائية العربية إلى أوروبا عبر دفعتين هما:[3]

- الدفعة الأولى: انطلقت في ستينات القرن العشرين حيث شملت المرأة من دول المغرب بأشكالمتعددة تحت راية السّياسات الأوروبية. " للم شمل أسرة المهاجر". والسماح بالتحاق أسرته به في دولة المهجر.[4]
- الدفعة الثانية: شهدتها فترة السّبعينات وتزايدت خلالها بكثافة أعداد المهاجرات باسم التجمع الأسري من زوجات وبنات المهاجرين مما أثر على تغير البنية الديمغرافية للجالية العربية المقيمة في المهجر.[5]

عموما، تفتقر الهجرة النسوية في هذه المرحلة للإحصائيات الدقيقة، وذلك كون المهاجرات معظمهن يعشن في الظل، إضافة إلى نقص الأبحاث والدراسات حول موضوع الهجرة النسوية كون بعض المجتمعات تنظر إلى المرأة على أساس عامل معيق للتنمية وليس عامل أساسي. وهكذا لم ينظر للهجرة النسوية من باب المصالح المشتركة بين دول الانطلاق ودول العبور، بل بعيدا عن تلك المصالح.[6]

---

[1] رولان مرعب، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها"منشورات الدفاع الوطني، 19جوان2016،،ص3
لخضر عمر دهيمي، مرجع سابق، ص 12

[2] عزيزة صخراجي، مرجع سابق ، ص 4

[3] صبيحة كيم، مرجع سابق، ص7.

[4] جامعة الدول العربية، "الهجرة الدولية نحو أوروبا" تقرير حول الهجرة لعام 2006، ص33.

[5] عزيزة صخراجي ،مرجع سابق،ص24

[6] فاطمة مسدالي، مرجع سابق، ص6.

المطلب الثاني: مرحلة الهجرة الفردية

بعد أن كانت الهجرة محدودة ولا تعتمد على المرأة، تغيرت الأوضاع فيما بعد لتصبح الهجرة الفردية للمرأة منذ ثمانينات القرن العشرين، وهذا ما أسماه البعض المهاجرات الاقتصاديات من فئة النساء العاملات والمتعلمات.[1] وقد ارتفعت نسبة الهجرة النسائية المنفردة خارج أطر الرّوابط الأسرية، حيث تضاعفت في إيطاليا نسبة المهاجرات المغاربيات ثلاث مرات ونصف ما بين سنتي 1992_1999، وارتفع عددهن من 12،453 إلى 44،378 مهاجرة، وكانت النسبة الغالبة هي4،77% من المغرب الأقصى، وسجلت نسبة التونسيات المهاجرات تزايدا من 30،9%إلى 38،2% سنة 1982 ليصل سنة 1990 إلى 41،1%سواء كان بصفة فردية أو جماعية.

ازدادت تدفقات الهجرة النسوية خلال هذه المرحلة بانخراط المرأة العربية في التيارات العامة للهجرة السرية بأشكالها عبر البحر.وقد برزت ظاهرة الهجرة السرية للمرأة العربية في ظروف تغيرت فيها السياسات الأوروبية وأغلقت أبواب الهجرة النظامية، فبالرغم من الإجراءات القانونية إلا أنه تمّ تسجيل عدد كبير للمهاجرين بما فيهم النساء.[2]وحسب ما صرحت به دول "الميدا" سنة 2009 فان الهجرة السرية بلغت نسبة 44،2% نحو 9 دول أوروبية: ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا، فرنسا، النمسا، هولندا، إنجلترا. "ألمانيا"، وبلغت نسبة الإناث: 49،9%، وهذا يظهر المقاومة النسوية الفردية والجماعية من أجل الأفضل.

أمّا من دول شمال إفريقيا بدت تيارات الهجرة النسوية بمختلف صيغها أكثر بروزا بعد العواقب الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عن تبني هذه دول لخطط وسياسات التكيف الهيكلي التّي فرضت عليهم من طرف البنك الدولي، ومن أبرز نماذج الهجرة النسوية المغاربية نحو أوروبا نجد:[3]

---

[1] عائشة التايب، "الهجرة النسائية والتنمية مهاجرات بلدان المغرب العربي إلى أوروبا مثالا، مرجع سابق،ص12

[2] عائشة التايب، الهجرة الغير شرعية للمرأة العربية نحو أوروبا قراءة سوسيولوجي، مرجع سابق، ص4

[3] محمد بشير،« الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوربا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها » ، مجلة السياسة (1)الدولية، عدد 179 ، جانفي 2010 ، ص 170.

- هجرة المرأة المغربية:

تضاعف عدد المهاجرات من منطقة المغرب إلى أوروبا بمعدل 2،2% بين عامين 1991_2002. فظهرت هناك علاقة جدّ وطيدة بين المرأة والهجرة والتنمية. فالمرأة المغاربية تهاجر لأجل البحث عن العمل أو الاستقرار الشخصي أو بحثا عن الأفضل، مما أدّى ارتفاع معدّل المهاجرات سنويا.اد بلغت نسبة المهاجرات من المغرب الأقصى إلى إيطاليا: 47% من المقيمين وبلغت المرأة المهاجرة في إسبانيا: 32،9%.[1]إضافة إلى نسبة المهاجرات من المغرب اتجاه إسبانيا قد بلغت 12،8% في الفترة نفسها.تشتغل المهاجرات بدرجة أكبر في الخدمة المنزلية..

وحقيقة الأمر أن المرأة المغاربية كمثال موجودة في أغلب محاولات العبور البشري نحو أوروبا، إذ أصبحت قوارب الموت تسجل حضورا نسائيا منفردا أو بصحبّة الأطفال بمراكب الهجرة غير الشرعية اتجاه أوروبا .

- هجرة المرأة الجزائرية:

أصبحت المرأة الجزائرية فاعلة حقيقية لقرار هجرتها، لتعرف هذه الأخيرة تحوّلات سوسيو ثقافية لمكانتها ووضعها الاجتماعي، ممّا منحها استقلالية ذاتية أكبر من قبل في اتخاذ قرار الهجرة الفردية باحثة عن حياة أفضل دائما في إطار اندماجها مع الحراك الدولي كما تراه [2]والذي يظهر في بعض نماذج الحياة من خلال :

- الحراك العلمي (طالبات ذوات كفاءات وشهادات عليا).
- الحراك الجمعوي (الانخراط في جمعيات أورو متوسطية).
- الحراك التجاري الدولي (سيدات أعمال، تجارة ...).[3]

[1] عائد عميرة :"مساوات الهجرة غير النظامية" في :11.1.2009 تاريخ الإطلاع: 2021.06.20 على الموقع http :WWW.DW.COM

[2] صبيحة كيم، مرجع سابق ص149

[3]منظمة الهجرة الدولية، النساء و الهجرة تقرير حول الهجرة لسنة2012، ص3

وقد بدت المرأة الجزائرية أكثر وضوحا في معدلات الهجرة، إذ نجد حوالي نصف عدد المهاجرين هم نساء، حيث نجدفي فرنسا أنّه حوالي 42% من إجمالي المهاجرين الجزائريين من النساء .[1]

وفي الوقت الراهن أصبح فهم ظاهرة الهجرة النسوية قائم على أن المهاجرات فاعلات اجتماعيات ولسن تابعات للرجل، وفعل المهاجرة ينطلق من خطابها وتجربتها في الهجرة عبر مسارها الشخصي والعائلي.وقد صنفت هجرة المرأة العربية نحو أوروبا وفق التصنيفات التالية:

- الهجرة النسائية غير الشرعية من دول المغرب العربي.
- الهجرة من دول المشرق العربي.
- هجرة الفرار من مناطق النزاع وبؤر التوتر.[2]

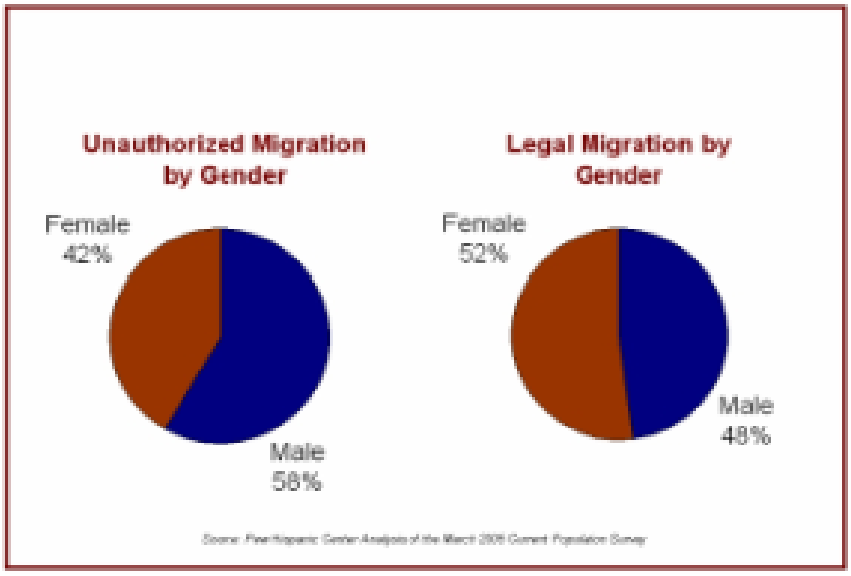

نسبة النساء المهاجرات في العالم 2008

[1] صبيحة كيم، مرجع سابق، ص10

[2] عائشة التايب، الفتاة العربية والهجرة إلى الجنات الموعودة محاولة في الفهم، مرجع سابق، ص14

المبحث الثاني: دوافع تزايد الهجرة النسوية في منطقة المتوسط.

تزايدت الهجرات النسوية المتتالية الشرعية وغير الشرعية في منطقة المتوسط نظرا للظروف التي تدفع بالمهاجرة إلى المغامرة لأجل تغيير الواقع.فبالرغم من تعدّد الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة فهي لا تخرج من نطاق كونها أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية ، ترجع في المقام الأول إلى بلدان المهاجرين.

المطلب الأول:الدوافع الاقتصادية:

إن الأوضاع الاقتصادية المتردية للدول العربية المصّدرة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة في صفوف الشباب والشابات الفجوة الاقتصادية بين البلدان الأوروبية وبلدانهم، لاسيما حاملي وحاملات الشهادات العليا،كانت من أهم العوامل الدافعة لهجرة النساء لأجل حياة أفضل.[1]ويلخص العالم الفرنسي:"ألفريد صوفي" إشكالية الهجرة بقوله:" إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإمّا أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".[2]

أولا: عوامل الدفع

تعاني الدول المصدرة للهجرة النسوية من مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تدفع باستمرار هجرة النساء نحو دول شمال المتوسط، تتمثل في :

1-**التباين الاقتصادي بين البلدان المصدرة والجاذبة للمهاجرين:** يظهر التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، وهذا التباين هو نتيجة تذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط (عدم استقرار عوامل التنمية) ، حيث لا تزال اقتصاديات الكثير منها تعتمد أساسا على الفلاحة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقرار التنمية.[3] كما أن الفرق بين دخل الفرد في دول جنوب المتوسط والدول الأوروبية كبير جدا ،فمنذ سنة 2000 كان متوسط دخل الفرد في الدول العربية لا يتجاوز 4،100 دولار في مقابل 23،600 دولار في أوروبا.

---

[1] ح ز ا م س (رويترز)، "لمواجهة مآسي الهجرة في المتوسط، 2021/03/19، سا 11:00 على الموقع: http://news.un.org/story/2020/01

[2] محمد منصور، "أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، تاريخ الاطلاع: 2005/03/11، نقلا عن موقع الجزيرة نت: 25/03/2021 http ://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/14h15

[3] مسعود حمودة، "عوامل الهجرة من الجنوب إلى الشمال"، **مجلة الحقيقة**، العدد 02، مارس 2003،ص483

2- البطالة:تعتبر الدافع الرئيسي إلى الهجرة غير الشرعية ، حيث أن تفاقم البطالة يعد من أخطر المشكلات التي تدفع بالشباب إلى الانتحار الجماعي في حوض المتوسط، خاصة وأنّ عنصر المرأة قد أصبح يلعب دور مهم إلى جانب الرجل في معضلة الهجرة غير الشرعية. وقد قدرت نسبة البطالة في الدول العربية في العقد الأول من القرن 21 ما بين 15 و20%. كما تفيد إحصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أنّ معدل البطالة في الوطن العربي لسنة 2008 وصل إلى نحو: 15%. أي ما يعادل 17مليون (رجل، امرأة) ، ليصل إلى 40% بين الفئتين العمريتين (15_24 سنة) ممّا يزيد رقم العاطلين عن العمل إلى 66مليون في نفس السنة[1]

وتظل المرأة العربية أقل بروزا في الأرقام المتداولة عن حركة الهجرة غير الشرعية طلبا للعمل من المغرب والمشرق العربيين، وبالرغم من أنّ ذلك لم ينفي فعليا حضور المرأة واستقرار الأعداد منهن في أوروبا بسبب عامل البطالة .[2] ففي دول المغرب العربي بلغ معدل بطالة النساء سنة 2017 نسبة 21،5% في تونس، وفي الجزائر 17،5%، وفي المغرب 10،1%.[3]

وفي هذا الصّدد يفسّر الدكتور أحمد وهذان هذه الحالة بقوله: "إنّ الهجرة غير الشرعية تعكس حالة من البؤس و اللاأمن الناتج عن البطالة والفقر وارتفاع تكاليف المعيشة، فيحدث انفصال وانقطاع بين العاطل والمجتمع، ويؤدي إلى الإحساس بالضياع وفقدان الهوية والانتماء".[4]

وعليه تأتي البطالة في صدارة المشكلات الاقتصادية بالإضافة إلى قلة الاستثمار الداخلي والخارجي، وتراجع مناصب الشغل وتقلص الوظائف الدائمة.كما تعد المحرك الأساس لتوجه العاطلين عن العمل إلى مغادرة الإقليم بصفة غير شرعية بعد فشل معظمهم في إيجاد فرص العمل.[5]

---

[1] عبد الحق عباس،واقع وراءهم مستقبل مجهول أمامهم....يأس الشباب في الجزائر يدفعهم للموت غرقا في عرضالبحرالمتوسط، الشهاب للإعلام1427/03/08هـ

[2] فايزة ختو، مرجع سابق ،ص32.

[3] عبد المالك صايش، مرجع سابق ، ص52

[4] فاطمة الزهراء نسيسة و آخرون، مرجع سابق، ص12

[5] عبد القادر رزاق المخادمي الهجرة السرية و اللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية،2012، ص20.

3- الفقر: في ظلّ غياب إحصائيات تظهر مدى تأثير الفقر في ظاهرة مغادرة الإقليم الوطني بالطرق غير الشرعية،إلا أنه لا يمكن نفي دوره نظرا لما له من آثار شخصية واجتماعية تتعدى إلى التكوين الجسمي للفرد. كما يؤدي الفقر إلى شعور بعدم الاستقرار والتوازن النفسي ويصاحبه عدم التكيف الاجتماعي متى وجدت معه عوامل أخرى، فعلى سبيل المثال تتزايد نسبة الفقر لدى النساء المغربيات لتصل إلى 18،9% مقارنة مع الرجال.[1]

4- انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض الأجور: ينتج عنه ارتفاع الأسعار مقابل انخفاض الدخل. وكشف تقرير برنامج الأمم المتحدة تردي مستوى المعيشة وتسجيل اختلالات اجتماعية على الرغم من التحسن المسجل في المداخيل العامة للدول جنوب المتوسط. وهذا التدهور في مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية نتج عن انخفاض قيمة العملة وعملية تحرير الأسعار إضافة إلى رفع الدعم عن السلع الأساسية.[2]

ثانيا: عوامل الجذب:

إنّ عوامل الجذب أو التّحفيز مرتبطة بالمنطقة المهاجر إليها. وهي تشمل كلّ الظروف التّي تجدب المهاجر، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي مناطق جذب للهجرة العالمية وخاصة العربية منها؛ بحكم القرب الجغرافي للدول وبحكم أنّ دول شمال إفريقيا كانت مستعمرات للدول الأوروبية؛بالإضافة إلى أن المهاجرون يشكلون يد عاملة رخيصة مقارنة مع دول الأم.

وقد شهدت قائمة مكتب الإحصاء الأوروبي المتعلقة بالهجرة العالمية إلى دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2017 تواجدا عربيا ملفتا ضمن الدول العشرين الأكثر هجرة لمواطنيها ومن بين هذه الدول المغرب، الجزائر، سوريا، تونس، العراق، تتصدّر المغرب المرتبة الأولى من حيث الحصول على الجنسية الأوروبية67 ألفا و848 شخص مقارنة بالجنسيات التالية:

- الإيطالية ⟵ 33،4%
- الإسبانية ⟵ 25،2%
- الفرنسية ⟵ 24،6%

[1] علي الحواتو آخرون، مرجع سابق ، ص20.

[2] على عبد القادر القهوجي و فتوح عبد الله الشادلي، مرجع سابق، ص118.

-البلجيكية ←——— 7،5%[1]

فالدول العربية التي كانت سابقا مستعمرات فرنسية وإيطالية وبريطانية تقع على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط .

وبالنظر إلى عوامل الجذب سواء للهجرة الغير شرعية أو للهجرة الشرعية يتضّح لنا أنّ العوامل الجاذبة المحفّزة على هذا النوع من الهجرة متعددة نذكر منها على سبيل الحصر:

-الرواتب المرتفعة والأجور وفرص العمل المتاحة بمزاياها، وتوفر كل متطلبات الحياة من خدمات ومرافق ذات جودة، كلّ هذا بدفع بالمهاجر والمهاجرة لمواجهة أخطار الهجرة غير الشرعية، سواء الوصول بسلام أو الموت في عرض البحر الأبيض المتوسط غرقا أو التعرض للسجن من قبل السلطات المستقلة.

-التطوّر العلمي التكنولوجي في وسائل الاتصال: إذ أنها لعبت دورا في جذب المهاجرين غير الشرعيين، وكذلك تسهيل الترتيبات ما بين المهاجر والوسيط؛[2]فبتزايد عدد مستخدمي الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في غالبية دول الفقيرة مقارنة بالصحف الإخبارية و القنوات الفضائية و المحطات الإذاعية لا سيما وسط الشباب.كما عززت هذه الوسائل حرية النقاش و الحوار فأصبح نشر المعلومات سهلا و بلغات مختلفة بالصور و الأشكال وتلقيها سريعا و ميسرا بتكلفة محدودة للغاية .فضلا عن التواصل المرئي و المكتوب و الصوتي ،علاوة على ذلك تسهل شبكات التواصل الاجتماعي إعادة إنتاج المحتوى و نشره على صعيد واسع بشكل يتعذر بالنسبة للمستخدم مع تقييم المحتوى لتمييزه.سواء كان خبرا صحيحا او معلومة مغلوطة أو دعاية جاذبة ،وقد حلت وسائل الإعلام الحديثة محل وسائل الإعلام التقليدية في الترويج للهجرة بأنواعها عبر البر و البحر مع تقديم تعليمات مفصلة حول كيفية تحقيق الهجرة بوسائل شبه أمنة .وبرزت ابعاد الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال في تيسيير الهجرة غير الشرعية في :

- تقديم نصائح عملية حول كيفية الوصول من الدول الفقيرة الجنوبية نحو أوروبا

[1]Slimenemadhar ; l'implication de jeunes algériens dans l'immigrationclandestine ,**revuepensée-et sociétés** n°=1 janvier 2008 p47.

[2] رابح طيبي، " الهجرة غير الشرعية (الحراقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة" (مدكرة لنيل شهادةماجستير في علوم الاعلام و الاتصال ،قسم علم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر،2008- 2009) ص110

- تعزيز شبكة الاتصال بين شبكات التهريب و المهاجرين
- التركيز على الصورة الذهنية المرتبطة بدول المقصد
- نقل نماذج التحولات الاجتماعية و الاقتصادية بعد العودة

-التقدم الثقافي والحضاري وفرص التعليم المتاحة لمختلف المستويات وفي مختلف الميادين

-القرب الجغرافي: فأوروبا ذات صلة قريبة بالدول الأخرى، على سبيل المثال تبعد إسبانيا بـ 14،4 كلم عن المغرب، و عن السواحل الجزائرية(عين تيموشنت وبني صاف) ب180 كلم، وإيطاليا لا تبعد على السواحل الشرقية سوى 100 كلم؛[1]

- صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر والمهاجرة عند العودة إلى أرض الوطن؛

-النمو الديمغرافي الذي يشكل عامل مهم لما له من تأثيرات سلبية إلى جانب الكثافة السكانية، حيث أن إحصائيات منظمة الأمم المتحدة حدّدت النمو السكاني للدول المطلّة على البحر الأبيض المتوسط ، وهو مرشح للارتفاع أي ما يقارب 500 مليون نسمة في سنة 2025؛

- مشكلة الشيخوخة التي تعاني منها القارة الأوروبية ب 17مليون شخص سنة 2020 مقارنة للديمغرافيا المتزايدة في جنوب المتوسط،فحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة فإن أوروبا ستكون خلال الفترة 1995_2050 بحاجة إلى قدوم المهاجرين بمعدل 860 ألف مهاجر سنويا.[2]

[1] ناجي عبد النور،"الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"،**الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع و آفاق** يومي 29،30 أفريل 2008، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة قسنطينة، ص119.

[2] سهام حروري، مرجع سابق، ص 42.

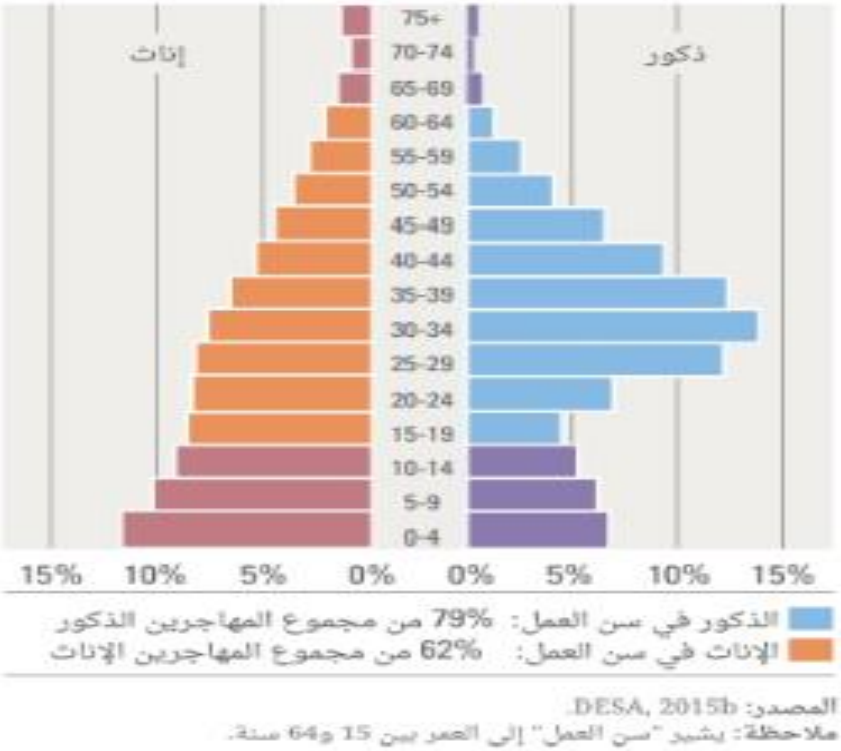

نسبة الاناث والذكور المهاجرين في العالم حسب احصائية 2015

نسبة النساء في الهجرة الدولية من سنة 2013/1990

البـلد	سنة 1990	سنة 1995	سنة 2000	سنة 2005	سنة 2010	سنة 2013
الجزائر	45.2	45.2	45.2	45.2	45.2	45.0
تونس	50.9	49.7	49.8	49.5	49.7	49.2
المغرب	50.4	50.3	50.1	49.9	48.3	47.7
ليبيا	35.5	35.5	35.5	35.5	34.5	34.1
موريتانيا	41.8	41.9	42.0	42.1	41.6	41.4
السودان	50.4	48.5	49.7	48.3	49.1	49.2
الصومال	48.9	47.3	47.1	46.5	46.2	45.8
مصر	47.1	47.0	46.8	46.7	43.8	43.6
سوريا	49.0	48.8	49.0	48.9	48.9	48.9
لبنان	48.8	48.9	49.0	49.1	47.9	47.6
العراق	33.3	32.2	31.1	31.1	30.1	29.8

***Sources :United Nations Department of Economic and Social Division 2013 International Migration Trends in International migrant stock (http :www.un.org/en /development /desa/population/migration/data /estimates2/estimatestotal.shtml**

المطلب الثاني: الدوافع السياسية – الأمنية

تعتبر العوامل السياسية من أكثر العوامل الدافعة للهجرة بل تتجاوز سياسات الدول المستقبلة التي أدّت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها، ومن الأسباب السياسية التي تدفع إلى الهجرة السخط على الأوضاع السياسية، والحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية ، وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة، حيث يزداد عدد الأشخاص المهاجرين بأي وسيلة غير شرعية للخلاص من الواقع المعاش.[1]

كما تنجم الهجرة النسوية عن حركات الفرار من بؤر التوتر ومن مناطق النزاع والفوضى ، فقد أحدثت الاضطرابات والحروب المندلعة في سوريا، ليبيا، العراق. موجات كبيرة من الهجرة من المنطقة العربية،وأدّت الفوضى الناجمة عن النزاعات المسلحّة إلى ظهور أصناف مختلفة من الهجرة: أفراد وأسر من الذكور والإناث.وقد اكتسح المهاجرون والمهاجرات من ليبيا وتونس ومن إفريقيا جنوب الصحراء جزيرة "لومبيدوزا" من بينهم نساء وأطفال بميناء الجزيرة ، مما أدى إلى حدوث أزمة بين إيطاليا وفرنسا [2]

وبالنظر إلى عامل للحروب أصبحت منطقة المغرب العربي منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين والمهاجرات القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته، ويستخدم المهاجرون الممر الغربي للبحر الأبيض المتوسط محاولين عبور الجزائر والمغرب نحو إسبانيا برا أو بحرا. كما يحاول بعض المهاجرين دخول اليونان وبلغاريا برا وبحرا من تركيا. وكانت أكبر جنسية وصلت إلى إيطاليا هي السورية عبر البحر الأبيض المتوسط،حيث انتقل نصف سكان سوريا هروبا بحثا عن الأمن بعيدا عن النزاع المسلح، وهذا ما أدّى إلى موت 75% تقريبا من النساء والأطفال أثناء الهجرة غير الشرعية سنة 2011.[3]

[1] محمد الخشاني، مرجع سابق، ص16

[2] محمد بشير، مرجع سابق ، ص19.

[3] سمير محمد عياد، مرجع سابق ، ص15.

المطلب الثالث: الدوافع الاجتماعية والديمغرافية والنفسية

أولا: الدوافع الاجتماعية

تزامنت الهجرة النسوية العربية في منطقة المتوسط مع التغيرات الاجتماعية التي شهدتها مجتمعاتها مؤخرا في قيمه ونظمه وقوانينه، خاصة مع التفاوت الاقتصادي في مختلف شرائح المجتمع، وتحسين وسائل الاتصال مثل الإنترنت، الصحف، الهواتف،وسائل النقل (برية، بحرية، جوية)[1].

ولقد ازدادت ظاهرة الهجرة النّسوية خاصّة الفتيات العازبات بحثا عن الحرّية والعمل والواقع الأفضل، فبالرغم من الضغوطات التي تمارس ضدّ المرأة في بعض المجتمعات إلا أنها في بعض الحالات نجدها تتمرد على الواقع الاجتماعي، ونجد بعض الفتيات يرون في الهجرة كسر "الروتين" وتغيير المناخ الاجتماعي أو تحسين ظروف الحالة العائلية.[2]في حين نجد دافع الهجرة لدى بعض النساء الأخريات هو التّسلط الأسري والعنف الزوجي،إلى جانب الدعم المالي العائلي غير الكافي،إضافة إلى ذلك عقود الزواج في أوروبا.[3]

وتعّد الهجرة النّسوية نقطة تحوّل كبيرة تعيد تشكيل مسار الهجرة بشقيها:الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية.فمنطلقات التحرّر كدافع للهجرة النّسوية والذي أسماه:" إيريك نوفو" " Eric NeuVeu": بالحراك الاجتماعي الجديد الذي يتشكل من خلال مقاومة الرقابةالاجتماعية والمطالبة بالاستقلالية الذاتية، والتقيد بطريقة عيش خاصّة، أو هوّية مميّزة مثل تلك التّي ظهرت فيما بعد في بعض المجتمعات، وهو ما أسماه البعض" المقاومة النسوية".[4]

بالرغم من أنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة تقتصر على العنصر" الذكوري " كون طريقها محفوف بالمخاطر، إلا أنّ المرأة تكون دائما مرافقة إلى جانبه بحثا عن تحسين نوعية الحياة اليومية للوصول إلى مكانة اجتماعية مرموقة وضمان المستقبل المادي. ونجد كذلك دوافع

---

[1]Slimenemedhar : l'implication de jeune algériens dans l'immigration clandestine , revue-pensée etsociétés.taksidjcom +etude-edition,N°=1

[2]Eric neuveu, Sociologie des mouvements sociaux,4éme ed ,(paris la découverte2005) ,p40

[3]Kamel Kateb, <<scolarisation féminine massive, système matrimonial et rapports degenre au maghreb>>.genre textualité°=6 .(2011)p6

[4]محمد مزيان: الحراقة المعاش والتصورات، مرجع سابق، ص 08.

الهجرة في بعض الحالات الاجتماعية التي تعاني من الطّلاق والحمل خارج إطار الزواج والعنف الأسري.[1]

وتستنتج "كلير اسكوفيي" "Claire Escoffier": أنّ دوافع الهجرة معقّدة ومتعددة ومتداخلة، وقرار الهجرة غير الشرعية للمرأة ليس نتيجة دوافع فردية وحسب، ولكنّه محاولة للتملص من النظام الاجتماعي وثقافته[2].

وفي بعض الحالات نجد شبح العنوسة كدافع للاستقرار الشخصي في الدولة المستقبلة، إذ تتاح لهن فرصة اختيار الزوج بلا قيود وبكل حرية مطلقة. وتتعرض الكثير من النساء للعنف الأسري وهو سلوك تستخدم فيه القوة لإلحاق الأذى الجسدي، فالزوجات المعنفات عينة تعكس الواقع المعاش للنساء في المجتمع العربي والجزائري خاصة. وقدرت نسبة العنف المعلن من طرف مديرية الشرطة القضائية سنة2017 52,48%[3].لذا يصنف البعض دوافع الهجرة بكل بساطة في البحث عن الحرية والتمرّد.

وترتبط الدوافع الاجتماعية عامة بالدوافع الاقتصادية عن طريق علاقة طردية، إلا أنها في الوقت نفسه ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية.[4]فضعف وانعدام الروابط الاجتماعية والأسرية، وعدم وجود توافق مع العادات والتقاليد، أو وجود تفوق وتميز بين فئات المجتمع المختلفة ، كما أن للعولمة آثار سلبية على الوضعية الاجتماعية تدفع جميعها إلى تشجيع المرأة للهجرة نحو أوروبا.

ثانيا: الدوافع الديمغرافية

تلعب العوامل الديمغرافية دورا هاما في تحفيز هجرة السكان، فارتفاع معدل السكان وانخفاض المستوى المعيشي والظروف الغير مستقرة تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، إضافة إلى الفروق الديمغرافية مثل الخصوبة، الوفيات، التركيب العمري. كل هي عوامل جدّ أساسية في الهجرة، حيث يمكن القول أنّ الهجرة تمثل تعويضا عن انخفاض معدل النمو السكاني في

[1]Eric neuveu, opcit, p45.

[2]Claire escoffier <<communauté d'itinérance et savoir-circuler des transmigrant es ou maghreb>> doctorat de sociologie et sciences sociales, université de toulouse 2 .2006 p107-109

[3]عائشة التايب، الهجرة النسائية والتنمية: مهاجرات بلدان المغرب العربي إلى أوروبا مثالا، مرجع سابق، ص12

[4] فايزة ختو، مرجع سابق، ص34

مجتمع الجذب، كماأن ارتفاع الخصوبة في أقطار الدول المصدرة مقارنة بانخفاض معدل الخصوبة في أقطار الدول المستقبلة أي الجذب من أهم أسباب الهجرة.[1]

ثالثا: الدوافع النفسية

تلعب السّمات النفسية دورا بارزا في اتخاذ قرار الهجرة. لهذا نجد فئة من الشباب تميل للهجرة دون غيرهم ممن يقاسمونهم نفس ظروف المعيشة، فالضغوط النفسية التي يعاني منها الشباب و الشابات في هذه المرحلة قد تدفع بهم إلى الهجرة هربا من تلك الضغوط والهجرة هي الحل لملء النقص الذي يطبع حياتهم.

ومن الأسباب النفسية التي تؤدي إلى اختيارهم هذا الطريق:

-الشعور بالاغتراب الداخلي ويكون ناتجا عن عدم القدرة على التكيف مع المحيط من أسرة وأصدقاء.... إلخ.

-الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية وحبّ المغامرة.

-ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأهمها (الأسرة والمدرسة)[2]

-الميولات الشخصية بحيث تبرز هده الأخيرة من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي.

من خلال الأسباب المذكورة يمكننا حصر الفئة التي مستها الهجرة غير الشرعية:

-شابات الأحياء الشعبية الراغبين في تحسين مستوى معيشتهم.

- شابات الذين لهم أصدقاء هاجروا بنفس الطريقة.

- شابات ذوي الشهادات العليا الذين لم يجدوا عملا.

-شابات جذبتهم صور وأحلام الدول الغربية من خلال الإعلام.[3]

[1] فاطمة الزهراء نسيسة و آخرون، مرجع سابق، ص421

[2] فاطمة الزهراء نسيسة و آخرون، مرجع سابق،ص449

[3] نفس المرجع، ص 451

المبحث الثالث: مصادر واتجاهات الهجرة النسوية

إنّ معظم المهاجرين والمهاجرات غير الشرعيين يهاجروا في ظروف محفوفة بالمخاطر من خلال الإبحار في قوارب صغيرة بأعداد كبيرة، أوعن طريق البرّ بواسطة مهربين أشبه بالمافيا أو عن طريق الجو.[1]فالمهاجرين والمهاجرات الأجانب أثناء انتقالهم بطريقة غير قانونية يتخذون من الحدود البريّة أفضل منفذ للوصول إلى الدول الأوروبية، في حين نجد البعض الآخر يستعمل الحدود البحرية كسبيل للوصول إلى مبتغاهم . أمّا على مستوى الحدود الجوية فإننا نصادف محاولات العبور باستعمال وثائق وتأشيرات مزورة.[2]

هناك ثلاثة أشكال من المناطق المرتبطة بمسارات الهجرة النسوية، وهي دول المصدر، دول العبور، دول الاستقرار.

المطلب الأول: دول المنشأ

يقصد بدول المنشأ الدول المصدرة للمهاجرات وهي نقطة الانطلاق نحو دولة أخرى، تتمثل في الدول العربية: المغرب، الجزائر، موريتانيا، تونس، ليبيا، مصر، السودان، جيبوتي، الصّومال، سوريا، لينان، الأردن، فلسطين، العراق، اليمن.

وبين عامين 1990 و2010 كانت أول خمسة دول المنشأ للهجرة في منطقة المتوسط: فلسطين، المغرب، العراق، مصر، الجزائر، ولكن هذا الترتيب قد تغير منذ سنة 2015 ، إذ أصبحت سوريا و فلسطين، الصومال، المغرب، مصر بلدان المنشأ الخمسة الأولى،وبلغت نسبة المهاجرات 42،7%.

وفي عام 2017 بلغت نسبة المهاجرات 44،5% من جميع المهاجرين القادمين من المنطقة العربية، وتجاوز عدد المهاجرات القادمات من البلدان العربية 12،9 مليون امرأة، أي أكثر بنسبة 4،9% مقارنة بعام 2015.وعموما، التباين في نسبة المهاجرات طفيف بين مجموعات البلدان ويبلغ 2،2 نقطة مئوية.[3]

---

[1] فاطمة مسدالي، مرجع سابق ،ص9

[2] عائشة التايب، الهجرة الغير شرعية للمرأة العربية وأوروبا: قراءة سوسيولوجية ، مرجع سابق،ص15

[3] منظمة الهجرة الدولية، مهاجرون، تقرير حول الهجرة الدولية لعام 2019

وقد احتلت الدول المغاربية المغرب، الجزائر، تونس الصدارة في الدول المصدرة للهجرة، بداية بهجرة العمال اتجاه أوروبا مما يقارب 3 ملايين شخص، نصفهم مغربين، ثلثهم جزائريين أي حوالي مليون مهاجر، أما تونس تستحوذ على المرتبة الأخيرة ب500 ألف مهاجر، وتبقى الإحصائيات غير معروفة وغير مدققة، إذ هناك حالات عديدة غير مسويّة[1]

تتجه الهجرة النسوية من الدول المصدرة باتجاه شمال المتوسط عبر الأقاليم التالية:

- السواحل المغربية والموريتانية:

–من مدن طنجة وتطوان المغربية (مدن التجمع) سبتة ومليلة ومنها إلى اسبانيا مباشرة، أو إلى جبل طارق فإسبانيا، أو إلى مدينة طريفة ومدينة مارينا الإسبانيتين.

–من مدن الساحل المغربي إلى جزر الكناري فإسبانيا.

–من ساحل موريتانيا إلى جزر كناري، فإسبانيا.[2]

- سواحل الجزائر:

–من عين صالح وغرداية إلى وهران وبلدة بني سيف سبتة ومليلة على الساحل المغربي فإسبانيا.

–من وهران وباقي المدن الساحلية الجزائرية إلى مرسيليا وفرنسا.

- من سواحل تونس إلى إيطاليا عن طريق جزيرة لامبيدوزا، أو جزيرة صقليا.
- من مصر إلى: جزر قبرص أو مالطا أو لامبيدوزا.[3]
- طريق شرق إفريقيا للمهاجرين من الصومال ,جيبوتي، اليمن عن طريق الجزر الرئيسية الأربعة في بحر الأبيض المتوسط وهي: قبرص، مالطا، صقليا، لامبيدوزا، إلى دول أوروبا وخاصة ايطاليا.
- عن طريق بعض الدول الآسيوية العربية القريبة من الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط (سوريا،لبنان، الأردن، فلسطين، العراق) عبر الطريق البّري سوريا إلى تركيا إلى دول أوروبا.

---

[1] عبد المالك صايش، "التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة الغير قانونية،("مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عنابة 2006–2007)، ص ص 38،39

[2] مسعود دخالة، مرجع سابق ، ص 10

[3] عامر مصباح، مرجع سابق ، ص 58

- عن الطريق البحري من خلال الجزر: قبرص، مالطا، صقليا، لامبيدوزا، إلى دول أوروبا.

أن المنعطفات الراهنة لظاهرة الهجرة غير الشرعية تؤكد تحول مصر إلى جانب دول المغرب العربي في السنوات الأخيرة إلى نقطة انطلاق لعدد متزايد من المهاجرين والمهاجرات لأجل الوصول إلى أوروبا على متن قوارب بحرية، إذ تشكل هذه الأخيرة 10% من الواصلين لأوروبا بطريقة غير قانونية، وهذا حسب المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة[1]. وتمثل مصر دولة تصدير وعبور في نفس الوقت، إذ شهدت تزايدا معتبرا حسب تقارير المنظمة الدولية للهجرة لسنة2016 في تدفقات الهجرة منها وصلت العدد إلى 1815 نحو سواحل إيطاليا، وأكد التقرير أنه على مدى السنوات الخمس الماضية رصدت المنظمة الدولية للهجرة عبر مكاتبها في الدول المستقبلة للمهاجرين اتجاها تصاعديا في أعداد المصريين إلى إيطاليا، إذ وصل العدد9000 مهاجر مصري اتجاه اليونان مقارنة بالرقم القديم الذي لا يتعدى 238 مهاجر بما فيهم نساء سنة 2011.[2]

وتشير التقارير المصرية الحالية أنه ومند نهاية العشرية الأولى من الألفية الثالثة تزايدت الهجرة غير الشرعية اتجاه عدد من الدول الأوروبية، وتنامى نشاطات العصابات المؤمنة لهده الهجرات.وحسب السلطات المصرية فإن هناك عشر محافظات مصرية هي الأعلى في تصدير المهاجرين والمهاجرات عبر الوجهة البحرية، أغلبهم شباب ما بين18-35سنة ويبدو أن مصر بسواحلها تحولت إلى مرفأ لتصدير المهاجرين والمهاجرات من جنسيات مختلفة، وأصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد ليبيا كأشهر مراكز العبور غير المشروعة نحو أوروبا.[3]

تحولت الدول المغاربية إلى دول عبور للأفارقة المهاجرين لأجل الوصول إلى أوروبا، وكانت الوجهة الأولى للمهاجرات اللاتي يعبرن من شمال إفريقيا نحو اسبانيا وإيطاليا[4]، لاسيما بعدالتطورات التي حدثت في أواخر هذه السنوات في الدول الإفريقية جنوب الصحراء من صراعات عرقية، كوارث طبيعية. تنطلق هذه الهجرة من مالي، النيجر، التشاد، السنغال

[1] عبد المالك عايش، مرجع سابق ، ص41

[2] عائشة التايب، مرجع سابق ، ص27

[3]Moulier Boutang Yann, Garson Jean Pierre, Silberman Roxane, Economie Politique des migrations clandistines de main-d'oeuvre, édition publiée, Paris, sans Année d'édition, pp 40-44

[4] عائشة التايب، الفتاة العربية والهجرة إلى الجنات الموعودة محاولة في الفهم، ص17

باعتبارها الدول المصدرة للمهاجرين غير شرعيين الذين يشقون الإقليم الجزائري إلى المغرب، أو انطلاقا من الجزائر إلى ليبيا، أو الجزائر تونس أو من موريتانيا إلى جزر البلقان.[1]

وما زاد في تفاقم هذه الظاهرة منذ 1990 هو تدفق أكثر من 34 جنسية إفريقية وأسيوية بهدف الالتحاق بأوروبا عن طريق اسبانيا مرورا بالمملكة المغربية، وبأقل حدّة إيطاليا عن طريق ليبيا.[2] خصوصا بعد تسوية إسبانيا أوضاع بعض الأشخاص المهاجرين مما شجع وحفّر توالي الهجرات السرية بأعداد غير مسبوقة من أقصى الجنوب الجزائري و منطقة الساحل، حيث أصبحت الجزائر بلد عبور للآلاف من المهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا.[3]

مع سقوط نظام القذافي في ليبيا 2011 ، أصبحت ليبيا الوجهة المفضلة لطالبي الهجرة السرية صوب أوروبا، بسبب القرب من السواحل الأوروبية و انعدام الأمن في المنافذ البحرية والبرية الأخرى.

ومن أبرز مصادر الهجرة الإفريقية نحو ليبيا منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل، فضلا عن منطقتي الشرق الأوسط والمغرب العربي[4].وهي هجرة تمر بمسار ومن ثلاث مراحل:

مرحلة الوصول لليبيا وتمر عبر طرق متعددة ومتنوعة بحسب جهة الوصول؛ مرحلة التوصيل للشاطئ اللّيبي وهي مرحلة محفوفة بالمخاطر؛ المرحلة الأخيرة مرحلة التجمع بمدن الساحل الليبي قبل الصعود إلى القوارب المخصصة للهجرة، وهي مرحلة تشرف عليها الميليشيات المسلحة الليبية. وكلّ مرحلة لها تكلفة مالية يدفعها المهاجر لجهة معيّنة. ومن الملاحظ أنّ بعض التنظيمات الجهادية: داعش صارت تدفع بعض منتسبيها إلى الدخول في هذه المغامرة للوصول إلى أوروبا، هذا ما جعل أوروبا تتشدد أثناء عبور القوارب.[5]وقد بلغت النسبة المئوية للمهاجرات في ليبيا سنة 2018 حوالي 11% من مجموع المهاجرين.[6]

---

[1] عبد المالك صايش، مرجع سابق ، ص39

[2]محمد رمضان مرجع ، سابق، ص 13

[3]مصطفى زكوش ، مرجع سابق ، ص 32

[4]Boutaleb Kouider, L'impact de l'élargissement de UE aux PECO sur les mouvements migratoires maghrébiens, Actes du colloque international sur « l'impact de l'élargissement de L'Union Européenne sur le projet Euro-Méditerranéen », Université Badji Mokhtar Annaba, 06-07/12/2003, pp 50-51.

[5] عبد المالك عايش، مرجع سابق الذكر، ص43.

[6] أحمد قاسم حسين، **ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)،ص3

وقد شهدت الهجرة الإفريقية نحو الدول الأوروبية عبر شمال افريقيا زيادة كبيرة في تأنيث الهجرة خلال النصف القرن الماضي، حيث مثلت النساء نسبة 41%و 5% ما بين الفترتين 2000-2015.[1] وكانت أدنى نسبة من نصيب الجنوب والشمال الإفريقي قدرت النساء سنة 2015 بنسبة41%.بينما شهدت أعلى نسبة بوسط إفريقيا أين بلغت50% تليها شرق إفريقيا

خريطة توضح عبور المهاجرين إلى أوروبا:

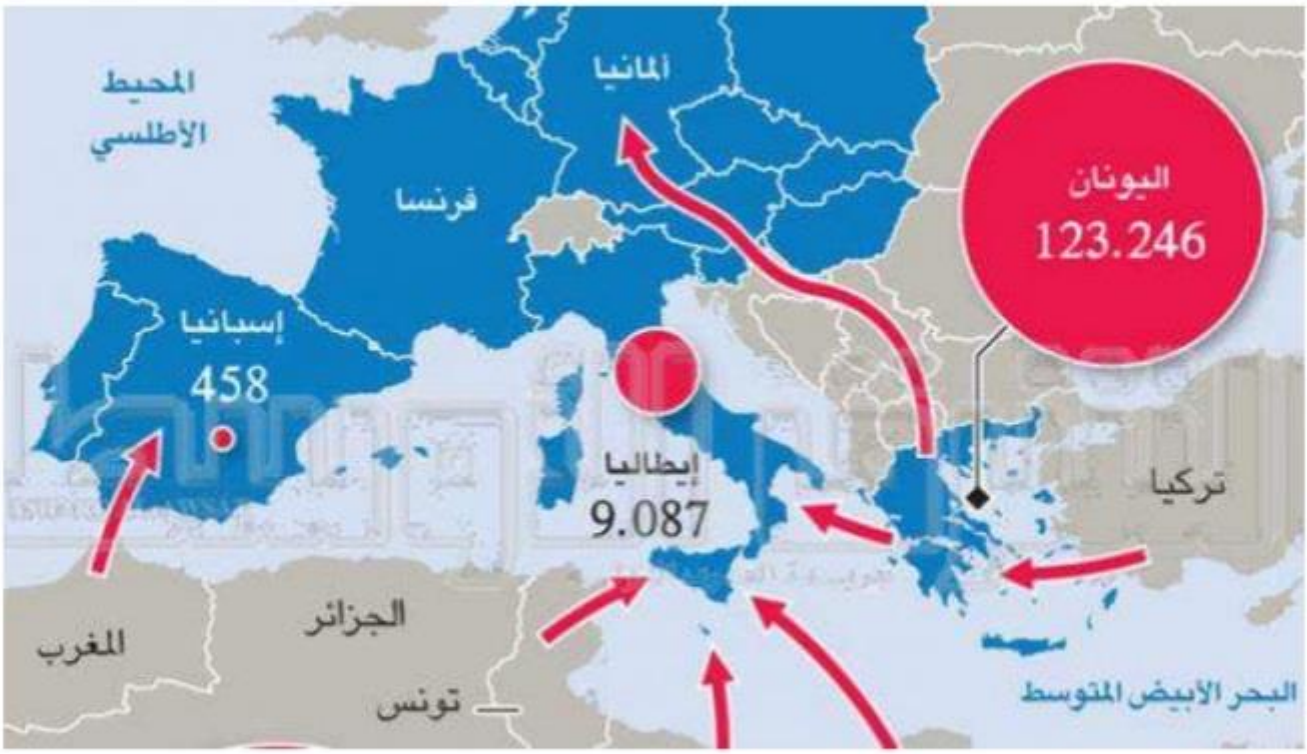

المصدر من الموقع الإليكتروني:
/http://aawsat.com/home/article/584271

بنسبة49%.وعلى سبيل المثال كانت نسبة المهاجرات سنة2015 في التشاد54% مقارنة بسنة2000 أين قدرت 46% تليها النيجر بنسبة53%، تم جزر القمر ومالاوي وموزامبيق وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بوركينافاسو وغينيا بيساو وبنسبة:52%.

[1] Carlo Jean, "conséquences politique et sécuritaires de la globalisations", in mondialisation et sécurité, édition, ANEP, Alger, 2008, p 161

المطلب الثاني: الدول المستقبلة

تشمل البلاد المستقبلة للمهاجرات مجموعتين كبيرتين، تتعلق الأولى بدول أوروبا الجنوبية على ساحل البحر الأبيض المتوسط وهي: اسبانيا، ايطاليا، اليونان، فرنسا، وتشمل المجموعة الثانية دول شمال أوروبا والتي تستقبل عدد كبير من المهاجرين من دول البحر الأبيض المتوسط وهي: النمسا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا، المملكة المتحدة. ويمكن تقسيم الدول المستقبلة للهجرة النسوية إلى ثلاث أقاليم:

-دول جنوب شرق أوروبا وهي: إيطاليا، اليونان، مالطا، قبرص.[1]

-دول غرب أوروبا وهي: اسبانيا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا.

-الدول الاسكندينافية وهي: السويد، النرويج، فنلندا.

يمثل الخط البحري الشرقي من جهة اسبانيا، البرتغال، المغرب والسنغال طريقا منجدا لحركة الهجرة نحو أوروبا، ولكنه سجل عددا أقل لمحاولات الاختراق مقارنة ببقية الطرق.ونظرا للاتفاقيات الموقعة ما بين المغرب، اسبانيا، السنغال إلى جانب الجهود الرسمية للقضاء على منظمات حركات الهجرة وشبكاتها خاصة في المغرب والجزائرعبر البحر عن طريق اسبانيا، فان هذه الأخيرة احتلت في نفس السنة(2000) المترتبة الأولى في محاولات الهجرة غير الشرعية لأوروبا. وفي إطار الهجرة غير الشرعية اتجاه أوروبا، ففي تونس على سبيل المثال حسب الإحصائيات أنه في فترة شهر فيفري2011 وصلت 20امرأة و100 قصر إلى السواحل الايطالية، وفي جوان 2011 نقل مركب للمهاجرين غير الشرعيين نحو19 عشر تونسيا من بينهم نساء نحو جزيرة لامبيدوزا الإيطالية منهم: 06(ستة) نساء،[2]وفي شهر أوت 2012 تم القبض على 04 نساء كن على مركب باتجاه السواحل الإيطالية.[3]

تتصدر فرنسا دول الاتحاد الأوروبي كدولة مستقبلة للمهاجرين والمهاجرات باستقبالها54،6% من المهاجرين والمهاجرات التونسيين والمغربيين،تليها إيطاليا واسبانيا تم ألمانيا. وتحتل المرأة الجزائرية نسبة 40% من العدد الإجمالي للمهاجرين الجزائريين (EuropeenCommission2010)

[1] منظمة أطباء بلا حدود، الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق ،ص2

[2] عبد المالك صايش، مرجع سابق ، ص31.

[1] Sarah Collinson, Shore to Shore, la politique de la migration en Euro-Maghreb relations, Paris, institue nationale des affaires, 1996, p 07.

ويقدر عدد الجزائريين المقيمين بإسبانيا بصفة غير شرعية ب17الف شخص و فرنساب 90% من المهاجرين والمهاجرات من بينهم 20الف شخص (إناث وذكور) لا يملكون وثائق رسمية.[1] وقد أحصت المديرية العامة للأمن الوطني للجزائري خلال الخمس سنوات الأخيرة حوالي 8839 مهاجرا ومهاجرة غير شرعية، إلى جانب ذلك أحصت مصالح الدرك الوطني مجموع المهاجرين والمهاجرات الموقوفين من الجزائر يوجد 11 قاصرا، 50 مسنا و09 نساء. [2]

وأفاد التقرير الذي صدر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإيطالية لسنة 2012 أنّ عدد التونسيين في إيطاليا يبلغ 76181 تونسيا و40470 تونسية. وتبلغ نسبة المهاجرات بطرق غير شرعية من جملة المهاجرين غير الشرعيين التونسيين أكثر من الثلث وتتراوح أعمارهم بين35و 49 سنة، أمّا المنظمة العالمية للهجرة فأكدت في تقريرها لسنة 2012 أن نسبة النساء من مجمل المهاجرين التونسيين بلغت49،3%.[3]

[2]مصطفى زكوش، مرجع سابق ، ص50

[3]صفاء الصبري، **جريدة العرب الدولية**، الشرق الأوسط، تاريخ لاطلاع : 2021/07/14 على الموقع :
com.aawsat.archive://h، /41-34-1433، ع 33111

[3]Carlo Jean, "conséquences politique et sécuritaires de la globalisations", in mondialisation et sécurité, édition,ANEP, Alger, 2008, p 162

خلاصة

تتخذ الهجرة النسوية في منطقة المتوسط صيغا وممارسات عبر التاريخ، وتطور دور المرأة من الهجرة المحدودة العائلية إلى الهجرة المستقلة لمؤشر دال على زيادة العنصر النسوي في الهجرة.وتعتبر هجرة المرأة غير الشرعية نحو أوروبا ظاهرة مستجدة وغير مألوفة كانت نتاج ظروف اقتصادية بحثه وسياسية لعبت في زيادة وتيرة الهجرة النسوية بأنواعها. كمحرك أساسي لمختلف تياراتها.

الفصل الثالث:

انعكاسات الهجرة النسوية في منطقة المتوسط

في إطار التحولات التي تعيشها قضية الهجرة النسوية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية السياسية على المجتمع الأوروبي، أصبحت القضية ذات طابع عالمي من ناحية الدراسات ومن ناحية البحث في الدوافع والآثار التي ترتب عنها، كون هذه الأخيرة ينظر إليها من منظور الأزمات بسبب ارتباطها الوثيق بالجريمة المنظمة والعصابات المختصة،إضافة إلى الآفات الاجتماعية الناتجة عن المتاجرة والمخدرات. وعليه بات من الملح محاربة الظاهرة بأشكالها،خاصة بعد التدفقات المتزايدة في السنوات الماضية، ويزداد الوضع خطورة في ظل الأوضاع الصحية بتفشي فيروس كورونا، مما جعل الهجرة النسوية تخيف الأنظار الأوروبية وتعمل جاهدة في جعلها مقننة في حوض المتوسط.

المبحث الأول: مخاطر الهجرة النسوية في المتوسط

نتج عن التدفقات الكبيرة لعدد المهاجرات (بنوعيها القانوني وغير الشرعي) في الضفة الشمالية لمنطقة المتوسط العديد من المخاطر الاجتماعية والأمنية والصّحية للبلدان المستقبلة للهجرة.

المطلب الأول: تصاعد أشكال الجريمة المنظمة

أفرزت الهجرة النسوية لاسيما غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط نتائج سياسية وأمنية أثرت سلبا على الدول المستقبلة، وكذا على الدول المصدرة باعتبارها نقطة انطلاق الهجرة، مما دفع بالدول الأوروبية إلى اعتبارها كتهديد للأمن والاستقرار الداخلي، بسبب تداخلها مع الجريمة المنظمة، حيث تلجأ المهاجرات في ظل الظروف الصعبة لإقامتهن إلى سلوكيات إجرامية تتضمن السرقة، وترويج المخدرات والممنوعات والتهريب كوسيلة لتحصيل المال السريع.[1]

كما أن غالبية المهاجرات تعانين من الحرمان العاطفي نتيجة البعد عن الأهل والعائلة، مما يترتب عليه ارتكاب سلوكيات وممارسات خارجة عن عادات المجتمع، ومن أهم النتائج السلبية للهجرة السنوية في المجال الأمني:

أولا: الأعمال الإجرامية:

تتمثل في ارتكاب سلوكات تتعارض مع الأفكار والمبادئ والقيم السائدة في المجتمع وتخالف الشعور العام للجماعة، مما يدفع إلى الظهور الصراعات بين السكان الأصليين والمهاجرات ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي ، وصراع المرأة السوداء والبيضاء خير مثال على ذلك.فالحضور المستمر للمهاجرات غير الشرعيات يعتبر منبع تهديدات ترتبط بعصابات التهريب وأشكال مختلفة من الجريمة المنظمة (اغتصاب، سرقات، قتل، اعتداءات، ترويج مخدرات، تزوير وثائق)وهذا ما يشكل إحساسا بلا أمن، كما تسهل للمنظمات الإجرامية والعصابات المعادية بالتوغل إلى الدول المستقبلة أو العكس.[2]

[1] سوزي عدلي ناشد،الاتجار بالبشر ط1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية 2008، صص 12،13.

[2] لخضرعمر الدهمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، مرجع سابق، ص12.

وكما لا يخفى تأثير ما سبق على استقرار المجتمع، فمختلف الدراسات في هذا الشأن تشير إلى وجود علاقة بين الهجرة والسلوك الإجرامي، هذا التأثير يكمن في تعارض وتضارب الثقافات والمبادئ والقيم التي تسود في البلد المهاجر إليه.[1]

وقد تضاعفت نسبة النساء اللاّتي انخرطن في المتاجرة والدعارة، وارتفعت النسبة من 30% إلى ما يتراوح بين 60%_70% حسب المدن.وأصبحت قضية المتاجرة قضية محورية وانتقلت صورة المرأة المهاجرة في الرأي العام من صورة الخادمة إلى صورة المكافحة، وأصبح الاستغلال الجنسي هو الصورة الرائجة في تهريب البشر،إذبلغت النسبة 80% في الحالات المسجلة في قاعدة البيانات لمنظمة "ONUDU" ، وأصبح النشاط الاقتصادي يمثل النسبة المتبقية وهي 20%، وصارت الأعمال المهنية والخدمية المنزلية والزواج بالإكراه والتسول والتبني غير الشرعي من نصيب النساء والأطفال ضحايا التهريب.[2]

ثانيا: الجريمة المنظمة:

أخذت الهجرة غير الشرعية أبعادا خطيرة لارتباطها بعدة جرائم أخطرها الجريمة المنظمة، التي يمارس محترفوها أعمالا إجرامية تتمثل في تهريب الأسلحة والمتفجرات للدول المهاجر إليها. وعلى المستوى النظري فالمهاجر السري مكفول بحماية مزدوجة، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(1948)، بمنحها الفرد حقّ الهجرة والتنقل، ومن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (2000) باعتبارها المهاجر السنوي ضحية لعصابات منظمة، كما تمثل الهجرة غير الشرعية إحدى صور الجريمة المنظمة من خلال تطوّراتها.[3]

وانطلاقا من الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط باعتبارها منطقة تتوسط القارات الثلاث؛ ومعبرا لطرق التجارة العالمية؛وتنقل الأشخاص؛وتفصل بين الشمال الغني والجنوب ، الأمر الذي جعل الموقع مركز عبور المهاجرات غير القانونيين، مما أدّى إلى تزايد العصابات المهيكلة التي هدفها الربح المادي بالدرجة الأولى. ففي حالات كثيرة

---

[1] مرسلي عبد العظيم، **علم الإجرام** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989) ص73.

[2] لخضر عمر الدهيمي ،مرجع سابق، ص 73

[3] الأمم المتحدة ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها 2004تاريخ الاطلاع : 2021/07/10 على الموقع : https://www.undx.org/pdf/cld/tacbook-a.pdf.39

يقع المهاجرين غير الشرعيين ضحايا هاته الجماعات التي تمتلك من الوسائل والنفوذ والعلاقات ما يجعلها تقوم عمليات إجرام كبيرة كالإرهاب وبيع الأسلحة والمخدرات.

ثالثا: الاتجار بالبشر:

إنّ تهريب البشر والتجارة بهم يمثل النقطة الحساسة في موضوع الهجرة النسوية، ومن ثمة عملية فتح الحدود بين الدول والأسواق الدولية لم تؤد فقط إلى زيادة عملية التوافد الدولية لرؤوس الأموال والأيدي العاملة، وإنّما أدت إلى زيادة أشكال "الجريمة المنظمة.[1]

تعد المتاجرة بالبشر ّ مرادفا لمصادرة الحرية وحقوق الإنسان، فعصابات التهريب تستغل غياب سياسات الهجرة متعددة الأطراف والتعاون بين الدول، ليجبر أفراد هذه العصابات النساء والفتيات على البغاء، حيث تشير الإحصائيات أن ما يقارب 80% من ضحايا التهريب هم من النساء.[2]

وأصبحت القضية المتعلقة بالمتاجرة بالمهاجرات وأعمال البغاء موضوع الساعة، إذ أن ضحايا المتاجرة بالبشر من النساء يجبرن على البقاء وتنشيط السياحة الجنسية من خلال أنشطة أخرى مثل القطاع الخدماتي، العمل في مجال الزراعة، والأعمال الحرة. فزيادة نسبة الهجرة النسوية ولدّ شبكات تهريب سرية تنشط محليا وإقليميا ودوليا، تركزت في مناطق إفريقيا وانخرطت في مسارات الجريمة الدولية المنظمة والاتجار بالبشر، وأصبح لها وكلاء في المدن الساحلية الغربية للبحر، ومحطات للتسفير تنطلق منها الرحلات، ومراكز تجميع المرشحين والمرشحات للهجرة غير الشرعية.[3]

وأفادت الدراسات بأن معظم المهاجرين والمهاجرات غير الشرعيين يلجأون في مرحلة ما من رحلتهم إلى خدمات الجهات الفاعلة في الاقتصاد غير المنظم بما فيهم المهرّبون، إذ تفيد التقديرات بأنّ 80% من رحلات العبور عبر البحر الأبيض المتوسط من إفريقيا إلى أوروبا يؤمنها المهربون الشباب والشابات الراعين في الهجرة سرا نحو أوروبا.

---

[1] فضيل دليو، علي غربي الهاشمي مقراني، **الهجرة والعنصرية الأوروبية،**(قسنطينة: مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، 2003)، ص43

[2] المرجع نفسه، ص44

[3] المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان' ‘نسبةالمهاجرين الواصلين لأوروبا عبر المتوسط في 2017 الأعلى منذ سنوات،2018/01/2 على الموقع:,HTTPS://bitly/2GMB WBL

كما تلجأ المهاجرات إلى سماسرة السوق ومكاتب السّفريات غير القانونية ووسطاء الهجرة والفساد الإداري والجماعات الإجرامية المنظمة الذين يتقاضون مبالغ طائلة تختلف قيمتها ووقتها ووساطاتها وطريقة التسفير.[1]وقد صرّحت المفوضيّة العليا لشؤون اللاّجئين بهذا الشأن بأن العدد الإجمالي الذّين تم توظيفهم بما فيه العنصر النّسوي كمحاولة عبور البحر الأبيض المتوسط دون ختم خروج منذ بداية 2015 بلغ 2،320 مهاجر ومهاجرة، إضافة إلى هجرة الأطفال القصر والتدفقات المالية المربحة ما بين الأولياء وعصابات الاتجار بالأطفال.[2]

ويتم عادة تسليم هؤلاء النساء اللاتي تعاون مع السلطات المختصة تصاريح إقامة قصيرة المدى لحمايتهن بعد أن وقعوا ضحية الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر. وهناك مبادرة تم إطلاقها سنة 2002 تقترح منح مهلة تصل إلى 30يوم لضحايا هذا النوع من الهجرة حتى يتمكن من اتخاذ القرار للتعاون مع السلطات المختصة المعنية، ويتم خلال هذه الفترة تسليم المرأة إلى إحدى المنظمات[3]، في جميع أنحاء المنطقة الأوروبية والأورو متوسطية.وقد أكدت الوكالة الأوروبية المراقبة لحدود الاتحاد الأوروبي "فرونتكس" في تقاريرها السنوية أنّ تجارة البشر من أكثر الأنشطة الإجرامية الربحية، حيث قدر بمليارات اليوروهات سنويا للمهربّين، ومعظم ضحايا تجارة البشر في أوروبا يأتون من منطقة جنوب الصحراء الإفريقية، وبشكل خاص من غرب إفريقيا.[4]

وأوضحت أن التهريب من نيجيريا على سبيل المثال أصبح مقلقا للسلطات في دول الاتحاد الأوروبي، وارتفع عدد النساء القادمات إلى إيطاليا وإسبانيا، من بينهن من هي تحت سنّ 18عاما.كما أكّدت الوكالة على الأطفال القصر الذين يمثلون ثاني أكبر مجموعة من ضحايا تجارة البشر، وأن الاتحاد الأوروبي قد أحصى وجود زيادة في عدد الحالات التي تم تسجيلها على مدى الأعوام الماضية.

وفي المغرب العربي ظهرت شبكات تهريب حيث بدأت المنطقة تشهد عصابات سريّة متخصصة في تهريب الشبان والشابات والأطفال القصر إلى بلدان المتوسط (إيطاليا وإسبانيا)،

---

[1] أحمد قاسم حسين، مرجع سابق، ص20.

[2] الاتحاد الأوروبي، بورميد للهجرة2،"الهجرة النسائية بين دول البحر الأبيض المتوسطوالاتحاد الأوروبي، 2015 ص12.

[3] فليب فارج، الهجرة المتوسطية تقرير عام2005"حالة الجزائر" المفوضية الأوروبية، 2007، ص43.

[4] سهام يحياوي، مرجع سابق، ص72،73.

لها تقنيات عمل خاصة تصل إلى حدّ إلقاء المهاجرين في البحر إذا زاد العدد في القارب عن الحمولة وأحيانا الهروب بالمبلغ دون توضيح الحلول.[1]

المطلب الثاني: المخاطر الاقتصادية الاجتماعية الصحية

أولا: على المستوى الاقتصادي:

بزيادة المهاجرات من دول جنوب إلى شمال البحر الأبيض المتوسط. تزايدت المخاطر على الاقتصاد الأوروبي، وذلك بتوفر يد عاملة رخيصة ومنافسة لليد العاملة المحلية، حيث يساهم المهاجرات في توفير أيدي عاملة رخيصة في مختلف القطاعات والأعمال الشاقة. كما أن للهجرة النسوية أثار اقتصادية خاصة في المدن الكبرى والمناطق الحدودية أين حدثت اضطرابات في التنمية الاقتصادية، بسبب تطور وتنامي سوق العمل غير الشرعي. ومن جهة أخرى طوّر المهاجرون والمهاجرات طرق الاحتيال والتزوير للوثائق والأوراق المالية وتوزيعها في الأسواق، وبالتالي انتشار السوق السّوداء، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد المحلي للدول المستقبلة. إضافة إلى صعوبة تطبيق البرامج الاقتصادية بصفة فعالة في المناطق التي تقيم فيها المهاجرات ، كما تواجه أيضا المهاجرات الصعوبات التالية:

- **مشكلة اندماج النساء المهاجرات في سوق العمل:**

إن الهدف الرئيسي لهجرة المرأة هو الحصول على وظيفة، غير أن دخولها في المجال الاقتصادي في البلد المستقبل ليس بالأمر السهل، خاصة الأمّيات أو اللاّتي حصلن على أكثر مستوى تعليمي ضعيف، بحيث يواجهن ظروف عمل قاسية جدّا وأجور متدنية وعدم الاستقرار في العمل نمطا عالميا جديدا للعمل يحاولن التعامل معه من خلال قدراتهن الثقافية والتعليمية المحدودة.[2]

تظل معدلات مشاركة المهاجرات في سوق العمل في دول مثل فرنسا وبلجيكا، هولندا، أقل من معدّلات النساء الأصليات.وفي الواقع لم يتمكن الجيل الأول من المهاجرات الذّي يعدّ غالبا أميّا ومنحدرا من أصول ريفية من الاندماج في عالم العمل الأوروبي1. ولعل أهم الأسباب

[1] البنك الأوروبيللاستثمار على الموقع /.http://www.marefa.org.index.php

[2] رحيمة حوالف:" ظاهرة تأنيث الفقر وعلاقتها بالتدهور الصحي للنساء والأطفال "**مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة الجلفة، 2005، العدد 3، ص1.

الرئيسية التي تفسّر انخفاض معدل النشاط المهني للنساء المهاجرات من الجيل الأول تكمن في:

- الجهل بالسير المؤسسي للدول المستقبلة.
- التخوف من العالم الخارجي الأجنبي.
- وصول موجات متعاقبة من المهاجرات وخصوصا أنّ عقلية الأزواج لم تكن بعد مستعدة لقبول عمل الزوجة خارج المنزل.[1]

وكمثال على ذلك، معدل النشاط المهني لدى النسّاء المغربيات والفرنسيات مختلف تماما، فالتأخر الذي سجلته نساء المغرب العربي خصوصا _المغربيات_ في الدخول إلى عالم الشغل أكثر وضوحا، وقد كانت معدلات مشاركة المهاجرات في سوق العمل في دول مثل هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ والمملكة المتحّدة بنسبة 15% أقل من معدلات النسّاء الأصليات، كما أن أغلب المهاجرات تعملن بدوام جزئي، بعض النظر عن الفئة الاجتماعية.[2]

العمل بعقد مؤقت هو مصدر آخر من مصادر الضرر الذي يمس المهاجرات وخاصة في دول الهجرة الجديدة كإسبانيا، أمّا بالنسبة للعمل غير المصرح به مثل الأعمال المنزلية، مطاعم الوجبات السريعة، خدمات النظافة فهو يدفع بالمرأة المهاجرة التركيز في أفرع تتطلب مؤهلات ضعيفة ودون حماية اجتماعية. وعليه وضع المهاجرة لا يمنحها نفس الحقوق بعد الاندماج.والقضية التي تطرح هنا هي: هي قضية آليات اندماج المهاجرين المستقرين بصفة دائمة هناك، فالاندماج يكون ضعيف وبشكل تدريجي في الهياكل الاقتصادية لدول المقصد.[3] وتواجه المهاجرات بصفة عامة عند قدومهن إلى الاتحاد الأوروبي صعوبات مختلفة من أهمها: اللغة والجهل بقوانين ومؤسسات دول الاستقبال، كما يلاقين سلسلة من أشكال التّمييز لاسيما فيما يتعلق بالأجور وظروف العمل، معادلة الشهادات وانخفاض المستوى الاجتماعي من

---

[1] فليب فارج ، مرجع سابق ، ص44

[2] بورديو بيار، **الهيمنة الذكورية**ترجمة, سلمان قعراني،(بيروت: 2009،مكتبة نورللنشرو التوزيع، ص20.

[3] Laura oso casas :''Femmes Actrices des Mouvements Migratoire'' Genève graduat Institutepublications.2004.p162 -129 disponible sur : http://books.openedition.og/iheid 6237consulté le 19 mars2021 à 12h00

خلال شغل الوظائف غير الجاهزة وقليلة الأجر في قطاع الخدمات: العمل بالمطاعم، تنظيف المصانع، رعاية الأشخاص. فالعولمة الليبرالية الجديدة قد صاحبها تحول شامل لسوق العمل، إذ بات عمل النساء في دول الجنوب مرتبطا ارتباطا وثيقا بما يحدث في دول الشمال وبالمتطلبات الجديدة لسوق العمل.[1]

وتشكل المهاجرات قوة عمل حقيقية تعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول الإقامة. وكذلك لدول المنشأ عبر التحويلات المالية، ويقتضي الاندماج في العمل أن يكون هناك دمج مهني أفضل وذلك عبر محاربة التمييز في العمل.[2]

- **انعدام الحريات النقابية وحقوق المفاوضة:**

معظم دول المهجر في شمال المتوسط تحرم المهاجرات العاملات من هذه الحقوق، فغالبا ما تنتهك حقوقهن، وقد يكون هناك تفاوت بين الأجيرات المهاجرات الدائمات ونظيراتهن المؤقتات، كما أنّ لقيود الجنسية تأثير على المرأة المهاجرة، إضافة إلى شرط الإقامة الدائمة أو المشروطة بمدة معينة. وبالتالي تحرمن من نقابات العمال أو كعضوات ناشطات.[3]

ثانيا : على المستوى الاجتماعي

من الناحية الاجتماعية نجد انتشار القيم الدخيلة على المجتمع كالبطالة، التسول الذي أصبح بدرجة أكبر هذه السنوات.[4]كما نجد مشكلة الزواج المختلط وما يفرزه من آثار مدمرة على مستوى الأسرة، وتأثير ذلك على توجهات الأبناء وقيمهم وتشتتهم و هويتهم.[5]

إضافة إلى تعدد وتنوع أصول الدول يجعل بنيانها الاجتماعي غير متجانس بالمرة ممّا يترتب عنه مشاكل مجتمعية داخل هذه الدول ترتبط بأنماط السلوك والقيم فيها. وبفعل الخلفيات اللّغوية التي تحملها المهاجرات يؤدي هذا إلى تشويه اللّغة الأصلية وهناك جزئية خطيرة تتمثل

---

[1] Alain touraine.le monde des femmes, paris, 2006p179.

[2] فيرونيك بلانس–بواساك:"دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، مرجع سابق، ص20.

[3] برنامج الأغذية العالمي: الأسباب الجدارية للنزوح: انعدام الأمن الغذائيوالنزاع والهجرة الدولية، ماي 2016، ص13.

[4] المنظمة الدولية للهجرة,تقرير حول الهجرة الدولية" ,الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في سياق المنطقة العربية,ص3

[5] صبيحة كيم ، مرجع سابق ص25

في لجوء بعض العائلات المهاجرة إلى تربية أبناءها من طرف الخادمات، مما يؤثر على التنشئة الاجتماعية للأطفال وهذا ما يؤدي على أزمات الهوية والانتماء. [1]

كما تتعرض المهاجرات إلى انتهاكات صارخة لحقوق المهاجرات العاملات بسبب مصادرة وثائق هوياتهن بصورة تعسفية من جانب أصحاب العمل أو السلطات، وبدون هذه الوثائق لا يمكنهن إثبات هويتهن وإقامتهن القانونية، وتواجهن بدونها انتهاكات خطيرة: كالحرمان من الحرية والطرد التعسفي والإعادة القسرية إلى الوطن الأم.[2]

ومن أبشع صور الاعتداء والتعسف الممارسة في حقّ المرأة المهاجرة انعدام الحرية والإرادة في إبرام العقود وفسخها، أو المطالبة بالحقوق والمكتسبات الناجمة عن العمل، فيشكل هذا النظام غطاء لانتهاك حقوق العاملة المهاجرة من قبل المسؤول الذي يحتفظ بوثائقها، ويمكنه إيجارها للغير مقابل مبالغ مالية أو اقتسام أجرتها. كما يمكنه إجبار المرأة المهاجرة التنازل عن حقوقها ومستحقاتها من أجل الحصول على جواز سفرها، وإجبارها على تقديم مبالغ مالية لتجديد إقامتها مخافة تعرضها لغرامة.[3]

فالنساء المهاجرات في بلد المستقبل لا يتوفرن على إذن رسمي للعمل، وسرعان ما يقعن ضحيّة الابتزاز والإساءة والاستغلال من جانب أرباب العمل وعملاء الهجرة والعصابات الإجرامية، حيث تعمل النساء في مجالات غير خاضعة لأنظمة ولا يتم فيها احترام حقوق العمال والشروط القانونية.[4]

ثالثا: على المستوى الصّحي

إن المجالات التي تنتشر فيها الهجرة غير الشرعية تكون من دون شك عرضة لنقل الأوبئة والأمراض المعدية، كمرض السيدا والملاريا وغيرها، وتنقل هؤلاء أصبح يشكل تهديدا فعليا المناطق التي يقيمون فيها التي تكون غالبا أحياء عشوائية تفتقر لأدنى التجهيزات الصّحية، ويمثل وباء الإيدز العلاقة بين تنقلات الأشخاص وصّحتهم.

---

[1] المنظمة العالمية للهجرة، مهاجرون، تقرير اللجنة الدولية لعام 2015، ص52.

[2] المنظمة الدولية للهجرة, الهجرة وانعكاساتها، تقرير حول الهجرة الدولية سنة2020.

[3] المنظمة الدولية للهجرة, الهجرة في العالم، تقرير حول الهجرة لعام 2020، ص20

ويعتبر النساء أكثر عرضة للإصابة بسبب أعمال العنف المتعددة التي تمارس ضدهن والاستغلال الجنسي الذي يتعرضن له، وكذلك في جميع الحالات التي يكون فيها الجنس وسيلة للتعامل والبقاء.[1]وحسب تقرير أصدرته فرنسا أنّ: 53% من النساء المصابات بمرض الايدز(مرض فقدان المناعة)هنّ من شمال إفريقيا (1997)، كما أن معدل تعاطي المخدرات يصل إلى 17%.[2]

تحمل المهاجرات خلال مراحل هجرتهن أخطارا صحية عديدة خاصة عند تواجدهن بمراكز الحجز، فمنهن من أصيبت بمرض خلال هجرتها، ومنهن من تحمل أمراضا متوطنة في بلدانهم مثل: الملاريا، السل، الإيدز. ومن هنا تظهر الآثار الصحية جلية في المجتمع من خلال المهاجرات.

المبحث الثاني: آليات معالجة الهجرة النسوية في منطقة المتوسط.

تتضمن الهجرة النسوية استخدام مختلف الطرق للإفلات من رقابة الدولة الأصلية والدولة المستقبلة بصفة غير قانونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي أدّى وضع جملة من التدابير الوقائية لمعالجة الظاهرة والمخاطر الناتجة عنها.

المطلب الأول: السياسات الأوروبية لمعالجة الهجرة النسوية

وفي إطار الشراكة الأورو المتوسطية فإن النهوض بالمرأة كان دائما يثار كعامل مهم في عملية التنمية الاجتماعية، سواء على مستوى استراتيجيات التعاون، أو على مستوى البرامج الإرشادية القومية لدول الشراكة، حيث تم دمج قضية النوع ويعتبر الأخذ في الاعتبار لحقوق الإنسان نقطة أساسية للشراكة.

وقد أكدت الحكومات الممثلة لمؤتمر عام 1995، أنّ تحقيق هذا الهدف يتطلب تعزيز الديمقراطية والتأكيد على حقوق المرأة.[3]وتسمح الشراكة الأورومتوسطية بتعاون كبير بين نساء الشمال والجنوب كما توفر لهم وسائل وإن كانت محدودة للتحرك من أجل الدفاع عن حقوقهن

---

[1]Christiane timermman, marco martiniello : Gender-Senthive Migration Researcle, Theory, Concepts and Methods, london and new york group, ranteldge, first publiished, 2015, p25.

[2] منظمة الصحة الدولية: العالم يسجل أكبر زيادة في إصابات الايدز، تقرير حول الإيدز،2016

[3] بيار فرانس"الهجرة غير الشرعية بين الدول العربية:"تاريخالإطلاع: 2021/6/18 9.45سا على الموقع: http://www.kantaktji.com

ومكافحة التمييز والعنف. ووضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد للتخفيف من حدّة الفقر، ومكافحة الأمية وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء.

لقد تحققت تدريجيا النسبة التي عبر عنها إعلان برشلونة في إسهام وإدراج قضية نساء الجنوب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات تهدف إلى تطوير علاقات التضامن بين النساء اللاّتي ينتمين إلى ثقافات وحضارات مختلفة.[1] تتمثل هذه المؤتمرات في:

– **مؤتمر إيريساEreceira نوفمبر1998:** يعد أول مؤتمر نظم في البرتغال لمناقشة مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد أعطى دفعة جديدة للشراكة الاجتماعية والثقافية والتي يعد البعد النّسوي جزءا منها.وقد دعا المؤتمر إلى التزام سياسي قوي من جانب الحكومات من أجل دخول النساء في مجالات التأهيل والتعليم.

–**الاجتماعات الوزارية المنظمة في إطار الشراكة الأورو متوسطية** (برشلونة 1996، وشتوتجارت وفالينسيا في 1999، ومارسيليا 2000، كمرجع للدفاع عن حقوق النساء)[2]: وقد تضمنت خاتمة مجلس مرسيليا توصيات لتنفيذها حول "برنامج إقليمي لتعزيز دور النساء في التنمية الاقتصادية". كان يجب أن ينطلق هذا البرنامج في سنة 2002، مع موازنة تقدر ب8 إلى 10 ملايين يوروفي إطار التعاون الدولي 2000_2006، من أجل السماح للنساء ببلوغ الشراكة، وتشجيعهن على إقامة المشاريع التي سيتم تمويلها من طرف أوروبا.[3]

– **المؤتمر الأورو متوسطي 25/24 مارس 2000:** المنعقد في بروكسل حول تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويدخل في نفس المنتدى الدولي للمرأة الذي تم تنظيمه في نوفمبر 2000 في الدار البيضاء للتركيز بشكل أساسي على الشراكة النسائية ودخول المرأة في سوق العمل، وإنشاء المشاريع والتنمية المستدامة.[4]

---

[1] بوعلام الوجه، **"القاسي للهجرة غير الشرعية"**، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية الجزائر، العدد 534، جانفي2008، ص28

[2] فاطمة الزهراء نسيبسةوآخرون، مرجع سابق، ص640.

[3]بيار فرانسك"الهجرة غير الشرعية بين الدول العربية": تاريخ الإطلاع:2021/06/20 10:15 سا على الموقع: http://www.kantakji.com/fich/files/economies/7834 doc

[4] بيلاري كونسوز تيوم: الهجرة النسائية بين دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي،مرجع سابق، ص167.

- **مؤتمر جويلية 2001:** الذي يدخل في إطار استمرار مبادرة المنظمات البلجيكية غير الحكومية Belge/Aim ، يقوم على ثلاث محاور أساسية؛دخول المرأة في سوق العمل؛ التعليم والتدريب المهني؛ إقامة المشاريع.ترتبط الأهداف التي اتبعها المنتدى بمنطق تشاركي للمرأة الأورو متوسطية في عملية صنع القرار، والاعتراف بعمل المرأة وخصوصا في القطاع غير الرسمي، وفي عرض استنتاجات المنتدى من قبل الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2001 في إعداد برنامج أورو متوسطي "نسوي" مستقل لإدماج المرأة،مع الأخذ في الاعتبار دول جنوب المتوسط ومشاكلها التي تعيق تعزيز حقوق المرأة.[1]

- **مؤتمر برشلونة 2005 للنساء:** معالجة قضايا النوع للمرة الأولى في مركز التعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، مع التأكيد على دور المرأة في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، المشاركة الديمقراطية.

- **اجتماع إسطنبول 2006** :لمناقشة تعزيز دور المرأة في المجتمع الأورو متوسطي التي يشار إليها باسم "خطة عمل إسطنبول".

- **مؤتمر إسطنبول 24_25 أكتوبر 2009**:حيث جمع منظمات المجتمع المدني والمتواضعين عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة المتحررين من دول البحر الأبيض المتوسط والدول الأوروبية، وذلك لإعداد توصيات الاجتماع الوزاري الأورو متوسطي عن تعزيز دور المرأة في المجتمع والذي عقد في مراكش نوفمبر 2009.[2]

-**إدراج قضية النّوع في برامج ومشاريع التنمية: برنامج ميدا 1 وميدا2**، وذلك من خلال التركيز على المرأة كفاعل في مجال الصحة والتعليم والاقتصاد والتركيز على حقوقها من أجل النهوض في المنطقة الجنوبية.[3]

وتعطي اتفاقية المجلس الأوروبي لمناهضة المتاجرة في البشر 2005 جميع صور المتاجرة بما فيها المتاجرة داخل الدولة الواحدة، كما أنها تضع نظاما للمتابعة يشترك فيه ممثلو الوزارات

[1] David tittensor and fethi mansouri : the politics of women and migration in global sorth .op-cit.p95.

[2] United nations : women and international migration https://migration data portal.org/fr themes/rexoopecefitieset-migration

[3] Morokvasic mirjana :opcit .p30

والخبراء المتنقلون الذين يتم تكلفتهم بتقييم تفعيل الاتفاقية.[1]وبدأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تكثيف المراقبات على عصابات النقل التي تقوم بنقل الأشخاص المتسلّلين. كما بدأت في فرض عقوبات رادعة على أرباب العمل الذين يوظفون المهاجرات بصورة غير قانونية.[2]

ويعتبر مشروع مبادرة 16 ماي 2007، والذي ينص على فرض عقوبات على أرباب العمل الذين يقومون بتوظيف رعايا أجانب مقيمين بصورة غير شرعية، ولقد قام الاتحاد الأوروبي بوضع برامج مختلفة لإيقاف الأعداد الكبيرة من الدول الشرقية، ويهدف برنامج تهريب الأشخاص بغية الاستغلال الجنسي المعروف باسم "**Stop**" لأجل مكافحة العصابات المختصة في هذا المجال، بلغت ميزانيته 6،5مليون يورو لمدة 5سنوات.[3]

-مشروع يورميد للهجرة (2) 2008_2011:يخص الهجرة النسائية بين دول البحر الأبيض المتوسط بدعم مالي من المفوضية الأوروبية.جاء بعد أعقاب مشروع يورميد 2004_2007 من قبل الإدارة العامة للمعونة الأوروبية للتنمية التابعة المفوضية الأوروبية، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الأوروبي المتوسطي في مجال الهجرة بمختلف صورها. كونه مشروع تعاون إقليمي يعالج الظاهرة من الشمال إلى الجنوب.[4]

وقد تم على مدار الثلاث سنوات معالجة جملة من الأنشطة التي تمحور دائما حول الهجرة سواء الهجرة الشرعية أو الهجرة الغير الشرعية. ووضعت آليات لأجل زيادة فرص الهجرة الشرعية. مع وضع تدابير صارمة لأجل وقف بعض الأنشطة الغير قانونية: الإتجار بالبشر، الهجرة الغير شرعية.[5]ويعدّ هذا المشروع من أبرز المشاريع التي عالجت "الهجرة النسائية بين

---

[1] سليم المبروك ,**"الهجرة غير الشرعية بين المعاناة والحلول:** مقال في مجلة المملح:2014/1/22 تاريخ الإطلاع:2021/06/15 على الموقع:http://www/.almusallah.ly/ar/des maneg/399-vol-41-80

[2] سهام حروري, مرجع سابق ,ص 8

[1] فاطمة الزهراء نسيسة و اخرون ،مرجع سابق،ص642

[2]عائشة التايب: الهجرة النسائية والتنمية: مهاجرات بلدان المغربي إلى أوروبا شمالا، مرجع سابق،ص85

دول البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي بين ضفتي المتوسط وتحديد حركات النساء وإسهاماتها في مجال التنمية.[1]

وبارتفاع نسبة النساء المهاجرات حاليا في أوروبا، وتغير المعيار من الشريحة التي تقتصر على الرجال، باعتبار البعد الأنثوي أصبح يلعب دورا جدّ مهم خاصة وأن المرأة قد أصبحت تغامر من خلال الهجرة عبر قوارب الموت، وقد تناولت هذه الدراسة من عدة جوانب:

- الهجرة الشرعية للنساء في أوروبا والاندماج في سوق العمل.
- الهجرة النسائية في إطار الهجرة الغير الشرعية: التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية.
- الهجرة النسائية كعنصر للتنمية الاقتصادية لدول المنشأ.

المطلب الثاني : مبادرات النساء المهاجرات

قد أظهرت النساء المهاجرات المتعلمات في دول المهجر ضجة كبيرة على المثابرة من أجل تحقيق المساواة ومحاربة العنصرية والتمييز، واستخدام العنف من طرف الشرطة.فكان تمثيل المرأة متصاعد من خلال تضاعف عدد الجمعيات النسوية: الجمعيات الرياضية، الاجتماعية المهنية، وقد تمت حركة جمعيات المهجر في إطار هذه المستجدات من خلال العمل على نشر الأفكار النسائية.[2]

وقد كان لمولد الجمعيات النسائية بالمهجر دور للتحركات من أجل الحصول على الحقوق في مختلف الميادين، أين تشكلت جمعيات النساء الأجانب في فترة السّبعينات. من أصل متوسطي وخاصة من المغرب تضم طالبات، مفكرات، منفيات.وبهذا برزت فكرة تأنيث الهجرة وجمعيات العمال المهاجرين. الذين انخرطوا في التنظيمات النقابية، وظهرت الأبحاث حول القضايا النسائية منها فكرة تحرير المرأة.

هذه الجمعيات مبادرة من المهاجرين والمهاجرات عن طريق أنشـــطة تنموية جماعية.وانبثقت أيضا اتحادات الجمعيات المهاجرات، وتتعاون بعض هذه الجمعيات في حالات الطوارئ عند

---

[3] المنظمة الدولية للهجرة, المهاجرون إلى إفريقيا وداخل افريقيا ومن افريقيا 1990–2019 تقرير حول الهجرة الدولية، 2020, ص16.

4 بورديو بيار، مرجع سابق ، ص22

[2] صبيحة كيم مرجع سابق ، ص16.

الكوارث الطبيعية أو الوقاية بإرسال لقاحات أو أدوية ومشاريع مرتبطة بالتنمية والتعليم ومحو الأمية،[1]مثال ذلك: جمعيات النساء المغربيات مند سنة 2000، جمعيات نساء المهجر.

ومنذ عملية برشلونة التي هدفت إلى جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة للسلام، والأمن والرخاء المشترك، وهذا بمشاركة فعالة من نساء المنطقة[2]أعطى دافعا كبيرا لدمج المهاجرات نتيجةاعتراف المشروع(برشلونة)بدور المهاجرات في التنمية، مع التأكيد على ضرورة تعزيز المشاركة النسوية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتشجيع التوظيف. هذه النقطة بالذات مستوحاة من بعض أجزاء خاتمة مؤتمر الأمم المتحدة عن المرأة المنعقد في بيكين 1995، ويصر على دور المرأة في التنمية والحاجة إلى تشجيع مشاركتها الفعالة عن طريق خلق وظائف.[3]

[1] عبد المالك صياد:"الهجرة غير الشرعية للمرأة الجزائرية بوصفها نموذجا للمقاومةتاريخ الاطلاع: 2021/07/10 علىالموقع:WWW.Infomigration.Net

[2] سناء لعروسي:"المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا": تاريخ الإطلاع:2021/05/25، 13:45 سا على الموقع:.http://www.anewer.org/debat show.art.asp

[3] محمد الصادعي:"سوسيولوجيا الهجرة والهجرات": تاريخ الاطلاع على الموقع:2021/6/12 14:30سا على الموقع" la boiologie de l'immigration www.vnc-educ.dz legment2001/20

خلاصة:

نظرا لارتباط الهجرة النسوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأعمال إجرامية نتج عنها مخاطر جد وخيمة في المجال الأمني و السياسي و الاقتصادي و الصحي ، مما دفع بالدول الأوروبية إلى وضع جملة من التدابير و الآليات و السياسات للتقليل منها عن طريق مؤتمرات دولية في إطار الشراكة الاورومتوسطية وسياسة الجوار. هدا مع إعطاء المرأة مكانتها الدولية من خلال هده المبادرات.

الخـاتـمــة

تزايد معدل المرأة في حراك الهجرة نتيجة التحولات العالمية الطارئة منها ما هو اقتصادي اجتماعي سياسي و أمنى. واتخذت حيزا كبيرا في التحليل من خلال مجموعة من المنظورات الجديدة التي عالجتها وفق اتجاهات مختلفة: كالنظرية الاقتصادية نظرية الشبكة الهجرية النظرية الاجتماعية. كما ساعدت في بروزها ظهور دراسات ميدانية حديثة منها : الجندر التي عالجت الظاهرة من ناحية المنظور الجنساني، و الأخذ بعين الاعتبار اختلاف دراسة الهجرة النسوية عن دراسة الهجرة بشكل عام .

تشهد منطقة البحر الأبيض المتوسط تنامي الظاهرة حيث انتقلت الهجرة النسوية من الهجرة المحدودة العائلية إلى الهجرة الفردية نتيجة لعدة تغيرات داخلية : سياسية و أمنية و اقتصادية و اجتماعية، وكذا دولية كتأثير وسائل الإعلام الدولي، مما زاد في ارتفاع نسبة هجرة العنصر النسوي سواء بطريقة قانونية أو غير قانونية عبر مسارات و اتجاهات متعددة بحثا عن الأفضل.

ونظرا لتزايد خطورة الظاهرة و ارتباطها الوثيق بالجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر وما ينجر عنها من نتائج جد وخيمة تؤثر بالسلب على الواقع الاجتماعي و السياسي، لجأت الدول الأوروبية إلى وضع آليات مكافحتها و الحد منها.

قائمة المصادر والمراجع

فهـــرس المحتـويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	/
شكر	/
ملخص	/
خطة البحث	/
مقدمة	1
الفصل الأول: إطار نظري حول تأنيث الهجرة	
المبحث الأول: مفهوم الهجرة	9
المطلب الأول: تعريف الهجرة	9
المطلب الثاني: علاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم مشابهة	13
المبحث الثاني: المداخل النظرية المفسرة للهجرة	17
المطلب الأول: النظرية الاجتماعية	17
المطلب الثاني: النظرية الاقتصادي	18
المطلب الثالث: نظريات الجندر	26
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: واقع الهجرة النسوية في منطقة المتوسط	
المبحث الأول: تطور الهجرة النسوية في منطقة المتوسط	32
المطلب الأول: مرحلة الهجرة النسوية المحدودة	32
المطلب الثاني: مرحلة الهجرة الفردية	34
المبحث الثاني: دوافع تزايد الهجرة النسوية في منطقة المتوسط	37
المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية	37
المطلب الثاني: الدوافع السياسية– الأمنية	44
المطلب الثالث : الدوافع الاجتماعية و الديمغرافية و النفسية	45
المبحث الثالث: مصادر واتجاهات الهجرة النسوية	48
المطلب الأول: دول المنشأ	48
المطلب الثاني: الدول المستقبلة	53

خلاصة الفصل	**55**
الفصل الثالث: انعكاسات الهجرة النسوية في منطقة المتوسط	
المبحث الأول: تصاعد أشكال الجريمة المنظمة	**58**
المطلب الأول: المخاطر الأمنية	**58**
المطلب الثاني: المخاطر الاقتصادية الاجتماعية و الصحية	**62**
المبحث الثاني: آليات معالجة الهجرة النسوية في منطقة المتوسط	**66**
المطلب الأول: السياسات الأوروبية لمعالجة الهجرة النسوية	**66**
المطلب الثاني: مبادرات النساء المهاجرات	**70**
خلاصة الفصل	**72**
الخاتمة	**69**
قائمة المراجع	**72**
الفهرس	/